

الفصل الثاني

اكتمال الوحدة

الاقتصادية الأوروبية بتكوين العملة الموحدة

- تمهيد وتقسيم :

أكتملت الوحدة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي عندما تم إرساء عملة موحدة تسمى الآن باليورو ، والتي أصبحت ليست فقط عملة يتم تداولها داخل الاتحاد الأوروبي وإنما أيضا عملة دولية مثلها مثل الدولار في قيامها بتسوية المدفوعات وتيسير التبادل التجاري للدول الأعضاء في الاتحاد .

ولكن إرساء هذه العملة وبالتالي الوحدة النقدية الأوروبية لم تأت من فراغ بل سبقتها العديد من الخطوات والمراحل التي أدت إلى تكوين ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي ، وذلك لمساعدة السوق الأوروبية الموحدة على تحقيق أهدافها وإتمام مراحلها من خلال تيسير السفر للمواطنين والبضائع ، القضاء على مشاكل أسعار الصرف ، تحقيق شفافية الأسعار، إنشاء سوق مالية واحدة ، واستقرار الأسعار وانخفاض أسعار الفائدة .

ويعتبر اليورو ليس فقط رمزا اقتصادي وإنما أيضا رمزا سياسياً لتحقيق التكامل وحافزا لمزيد من الاندماج بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، حيث رأى مؤسسو هذه السوق أن وحدتهم الاقتصادية لن تكتمل بدون وحدتهم النقدية (١)

(١) أظهرت المفوضية الأوروبية في التقرير الذي أصدرته عام ١٩٩٠م أن إزالة التكاليف والنفقات بسبب قيام الاتحاد النقدي الأوروبي يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٢٥% إلى ٥% سنوياً ، كما أن قيام الاتحاد النقدي سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة بارتفاع مستوى التجارة .

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 205.

- John Van Oudenaren , op.cit , p.197.

حيث أشار إلى أنه ظهرت اتجاهات عارضة وأيدت إصدار عملة أوروبية موحدة منذ التفكير نحو اتخاذ هذه الخطوة حيث استندت الاتجاهات المؤيدة إلى أن العملة الموحدة ستعمل على إكمال السوق الموحدة عن طريق إزالة ما تبقى من حواجز رئيسية من أجل التداول الحر للبضائع ورأس المال والخدمات ، أما الاتجاه المعارض فقد استند على أن العملة الموحدة سوف تسبب الكثير من الصعوبات في الدول التي تعاني فوارق اقتصادية مثل فلندا والبرتغال .

- انظر في كذلك ، د. سمير صارم ، اليورو ، (سوريا : دار الفكر المعاصر ، عام ١٩٩٩م) ، ص ٩٠ - .

لذلك سعوا منذ تكوين الجماعات الأوروبية الثلاث إلى إرساء نظام نقدي خاص بهم لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في موثيق تلك الجماعات .

وقد مر النظام النقدي الأوروبي بالعديد من التطورات حتى وصل إلى تكوين عملة موحدة تشترك فيه حوالى (١٨) دولة أوروبية (١) من أصل (٢٨) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي .

وأصبحت هذه العملة من العملات الدولية التي يتم التعامل بها لتيسير المعاملات الدولية ، وأصبح لها نفس مكانة الدولار في التأثير على الاقتصاد العالمي .

وقد واجهت هذه العملة العديد من الأزمات والتي تطلب معها ضرورة وضع برامج لاصلاح سياساتها لما رتبته من آثار اقتصادية ومالية سيئة وخطيرة ليس فقط على مستوى الاتحاد الأوروبي ، وإنما على مستوى العالم بأسره .

ولذلك يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

- **المبحث الأول :-** تطور النظام النقدي الأوروبي وأثره في تكوين عملة أوروبية موحدة .

- **المبحث الثاني :-** أثر توحيد العملة الأوروبية على النظام الاقتصادي العالمي .

(١) الدول الأعضاء في اليورو هم : النمسا ، بلجيكا ، قبرص ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، إيرلندا ، إيطاليا ، لكسمبورج ، مالطا ، هولندا ، برتغال ، سلوفاكيا ، سلوفانيا ، إسبانيا ، لاتفيا . وتعتبر ليتوانيا من الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد النقدي بعد تأكد المفوضية الأوروبية من استيفائها لقواعد الانضمام لليورو .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي - الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، تاريخ الدخول ٢٢-٧-٢٠١٣ م .
- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs

المبحث الأول

تطور النظام النقدي الأوروبي

وأثره فى تكوين عملة أوروبية موحدة

يقصد بالنظام النقدي الأوروبى مجموعة السياسات المالية والمصرفية التى اتبعتها دول الجماعة الأوروبية من أجل استقرار أسعار الصرف وتحويل العملات الأجنبية إلى العملات الأوروبية والعكس ، وتشمل هذه السياسات الأمور المتعلقة بالفائدة ، ومواجهة عجز الموازنات العامة والتضخم فى ميزان المدفوعات (١) .

وقد مر هذا النظام منذ بدايته بثلاث مراحل أساسية حتى وصل إلى تكوين عملة اليورو فى نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين ، وقد احتوت كل مرحلة من هذه المراحل على مجموعة من الآليات القانونية والهيكلية على أن يكون مجموع تلك الآليات فى النهاية هو الأساس الذى قامت عليه العملة الأوروبية الموحدة ويمثل الإطار القانونى والهيكلى للنظام النقدي فى مجمله .

ويمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالى :

- المرحلة الأولى : مرحلة البدايات (توحيد نظم المدفوعات) :

١- اتحاد المدفوعات الأوروبية : European Payments union (E.p.u)

اتجهت الجماعات الأوروبية الثلاث فى هذه المرحلة إلى التفكير نحو إرساء وحدة نقدية خاصة بهم وكان ذلك منذ بدايات الخمسينات ، ولكن ظل هذا الاتجاه لا يخرج عن إطار التفكير بسبب وجود نظام نقدي عالمى وهو نظام بريتون وودز .

(١) د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، (الإسكندرية جامعة الإسكندرية ، صادر عن الجامعة ، العدد الثالث والرابع ، عام ١٩٩٧م) ، ص٦٨- .

تجدر الإشارة إلى أن بداية الحديث حول عملة أوروبية موحدة كان عام ١٩٢٩م قبل بداية الأزمة الاقتصادية الكبرى وذلك أثناء طرح ألمانيا على عصبة الأمم سؤالاً حول إمكانية وجود عملة موحدة .

- من الموقع الإلكتروني الرسمى للاتحاد الأوروبى ، الاتحاد الاقتصادى والنقدي ، تاريخ الدخول ١٤-٦-٢٠١٢م .
- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs

ولكن هذا لم يمنع دول الجماعات الأوروبية فى القيام بأولى خطواتهم العملية فى طريق إرساء الوحدة النقدية بالتوقيع على معاهدة تأسيس اتحاد المدفوعات الأوروبية (١) عقب تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

وقد اتجهت الجماعات الأوروبية إلى إنشاء هذا الاتحاد بسبب فشل نظم المقاصة الإقليمية ، والتي قامت فى ظل اتفاقيات النقد الأوروبية للجماعات الثلاث فى تيسير التسوية متعددة الأطراف للمدفوعات بالنسبة للدول الأعضاء ، الأمر الذى تطلب معه ضرورة وضع نظام متعدد الأطراف لتسوية تلك المدفوعات فيما بين تلك الدول وذلك لأمرين : (٢) .

- الأمر الأول :

أن يتم تسوية الفوائض التى تتحقق لأى دولة فى تعاملاتها مع الدول الأخرى مع العجز الذى قد ينتج لها وذلك بصفة آلية ، بحيث تنتهى إلى مركز واحد سواء كانت دائنة أو مدينة للوصول إلى نتيجة نهائية فى علاقتها مع باقى الدول جميعا .

- الأمر الثانى :

محاولة إيجاد وسيلة فعالة تتمتع بالقبول العام من جانب هذه الدول لتسوية تلك المدفوعات .

- الملاحح الأساسية لاتحاد المدفوعات الأوروبية :-

قام العمل داخل الاتحاد بتصفية آلية شهرية لكافة الفوائض أو العجز الثنائى والذى يتحقق فى علاقة كل دولة بسائر الدول الأعضاء سواء أكان ذلك فى إطار المعاملات الجارية أو الرأسمالية .

وقد تولى إدارة هذا الاتحاد بنك التسويات الدولية والذى كان يتم إخطاره عن طريق البنوك المركزية للدول الأعضاء بما تحقق له من فائض أو عجز من دولة عضو أخرى مقوما بعملتها .

(١) يقصد باتحاد المدفوعات بصفة عامة : ترتيب تقوم بموجبه عدد من البلدان ذات العملات غير قابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى فيما بين تلك الدول ، ويتضمن هذا النظام توحيد إجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الطرف الآخر . ويهدف هذا الاتحاد إلى تحرير التجارة فى نطاق المنطقة المطبق فيها والتي قد تعانى من نقص السيولة الأمر الذى يدعو الدول الأعضاء للاحتفاظ بأرصدها لتمويل وارداتها من الدول الأخرى ، وهنا يأتى دور المقاصة متعددة الأطراف والذى يضمن للصادرات الإضافية أن تظل بالقيمة نفسها بغض النظر عن الطرف الذى أجريت معه هذه المقاصة .

- انظر فى ذلك ، أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص ٧٠ : ٧١ - .

(٢) انظر فى هذه المعلومات :

- Hans F. Sennholz , How Can Europe Survive , D.Van Nostrand Company INC , USA, 1955 , p.216

ويقوم الاتحاد ممثلاً في بنك التسويات الدولية بتحويل تلك الفوائض أو العجز الثنائي إلى الوحدة الحسابية لاتحاد المدفوعات طبقاً لسعر التعادل مع الدولار (١) .

ثم إجراء عملية المقاصة فيما بينهم ، بحيث ينتهي العضو إما كدائن أو مدين وهو يمثل صافى مديونية أو دائنية خلال الشهر بالنسبة لكافة الدول المنتمية للاتحاد (٢) .

وقد أدى وجود هذا النظام إلى تسوية المراكز الثنائية المتعددة لكل عضو مع عضو آخر على انفراد مما ترتب عليه الاقتصاد في الموارد اللازمة لتسوية المدفوعات فضلاً عن إلغاء التمييز في العلاقات الثنائية فيما بين الأعضاء (٣) ، وقد ترتب على التسوية الآلية داخل الاتحاد إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء .

كما وضع نظام المراكز الدائنة والمدينة والتي تتخلف للدول الأعضاء عن عمليات المقاصة الشهرية ، وذلك بتصفية هذه المراكز بصفة جزئية بالذهب أو الدولار على أن يسدد الباقي عن طريق الانتماء وهو ما أدى إلى تحويل صافى الأرصدة المتولدة عن العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء إلى الذهب أو الدولار بصفة جزئية ، ولكن بشرط عدم تجاوز حصة الدولة العضو النسبة المحددة لكل عضو وهي نسبة ١٥% من التجارة المنظورة على أنه في حالة استنزاف العضو لحصته فإنه يتعين عليه الوفاء بالعجز ذهباً أو بالدولار .

وقد نظر إلى هذا الاتحاد بأنه يقوم بمهمة أساسية وهي تقرير قابلية عملات الدول الأعضاء للتحويل إلى الذهب أو الدولار ، وقد فرض اتحاد المدفوعات على الدول الأعضاء الالتزام باتخاذ السياسات الكفيلة لإزالة العجز .

وعلى الرغم من قيام اتحاد المدفوعات بتحقيق العديد من المميزات في مجالات المقاصة وتسوية المدفوعات ، إلا أنه واجه العديد من الصعوبات منها : (٤) أن هناك دولاً أعضاء أصبحت مدينة بصفة دائمة مثل : اليونان - تركيا - أيسلندا ، وبعض الدول دائنة بصفة دائمة مثل : ألمانيا - إنجلترا - فرنسا ، وقد حاول الاتحاد حل هذا الأمر بعدد من الوسائل منها ؛

(١) نص اتحاد المدفوعات الأوروبي على العمل بالوحدة الحسابية ، وهي تعادل القيمة الأصلية للدولار ، وقد سهلت الوحدة الحسابية سبل التعامل داخل الجماعات إذ تم الحساب بها لإيراداتها ونفقاتها ومن ثم ميزانيتها .

- د. الشافعي محمد بشير ، السوق الأوروبية المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ - .

(٢) أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمي ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، ٧١ - .

(٣) أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمي ، المرجع السابق ، ص ٧٦ - .

(٤) انظر

- Hans F. Sennholz , op.cit , p.222.

الاتفاق عام ١٩٥٤م على تسوية مراكز المدنيين الرئيسيين عن طريق ترتيبات ثنائية خارج الاتحاد ، ولكن فى عام ١٩٥٥م أعلنت بعض الدول الأعضاء التى تزيد حصتهم عن ٥٠% من جملة الحصص عزمهم على تقرير قابلية عملاتهم للتحويل إلى سائر العملات .

كما أعلنت معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى عن حرية تحويل عملاتهم إلى الذهب أو الدولار بالنسبة لأرصدة غير المقيمين ، وهو ما أدى إلى إبرام اتفاقية جديدة ووضع آلية نقد جديدة عرفت بالاتفاقية النقدية الأوروبية (١) .

٢- الاتفاقية النقدية الأوروبية : European Monetary Agreement (EMA)

تم التوقيع على هذه الاتفاقية عام ١٩٥٥م من جانب منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى ، وقد حلت محل اتحاد المدفوعات الأوروبى ، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٥٨م .

وقد وضعت أيضا نظاما متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات ، ولكن يختلف عن النظام السابق (فى ظل اتحاد المدفوعات الأوروبى) فى أنه يقوم بعملية تسوية المراكز الدائنة أو المدينة بالكامل أى بنسبة ١٠٠% بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل (٢) .

كما قرر هذا النظام أن يكون لأعضائه حق الاختيار بين إجراء التسوية إما عن طريقه أو عن طريق أسواق الصرف وفقا للأسعار الرسمية للبيع والشراء العملات (٣) .

كما أنشأت هذه الاتفاقية صندوقاً زود الأعضاء بالقروض قصيرة الأجل ، وبلغ رأسماله حوالى ٦٠٠ مليون دولار وذلك عن طريق بحث حالة كل دولة على حداها على ألا تزيد مدة القرض عن عامين ، وذلك بغرض تمكين الدول الأعضاء التى تتمتع بمركز قوى فى المدفوعات من استمرار الحصول على تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (٤) .

(١) /أ/ جابر محمد الجزار ، د. سامى عفيفى حاتم ، ماسترخت والاقتصاد المصرى ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٩٩٤م) ، ص٣٩- .

(٢) انظر فى هذه الاتفاقية ، د. خالد سعد زغول حلمى النظام القانونى للاتحاد النقدى الأوروبى ، مجلة الحقوق - جامعة الكويت ، (العدد الثالث ، سنة ٢٤ ، صادرة عن جامعة الكويت ، سبتمبر عام ٢٠٠٠م) ، ص٦٨ ، ٦٩- .

(٣) انظر فى ذلك ، /أ/ جابر محمد الجزار ، د. سامى عفيفى حاتم ، مرجع سابق ، ص٣٩- .

(٤) تجدر الإشارة إلى أن إعطاء هذه التسهيلات الائتمانية لم تكن إلا بالنسبة للدول التى عانت عجزاً فى ميزان المدفوعات ، وذلك بشروط خاصة أهمها العمل على تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود المفروضة على تجارة الدول الأعضاء .

- المرحلة الثانية : ثبات أسعار الصرف وإرساء وحدة حسابية :

لجأت دول الجماعة الأوروبية بسبب عدم استقرار أسعار صرف عملات الدول الأوروبية في الجماعة في ذلك الوقت ، وقيام كل من فرنسا وألمانيا بتخفيض قيمة عملاتهم مما أندر بخطورة حول مستقبل السوق المشتركة في ظل إزالة التعريفات الجمركية عام ١٩٦٨ م .

وازداد معدلات التضخم ، وارتفاع الأسعار إلى الاتجاه نحو خلق هوية نقدية متميزة للجماعة لذلك قامت المفوضية الأوروبية عام ١٩٦٩م بتقديم خطة Barre لخلق هذه الهوية كجزء من حزمة إكمال توسيع الجماعة الأوروبية ، كما أعلنت الجماعة الأوروبية في قمة لاهاي عام ١٩٦٩م عن نيتها نحو الاتجاه إلى إرساء وحدة نقدية أوروبية كهدف بعيد المدى (١) .

وبناء عليه قامت ألمانيا في نفس العام بتقديم اقتراح لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي ، وقد بدأ وضع الخطة من أجل إرساء وحدة نقدية واقتصادية حيث تم تشكيل لجنة أوروبية في نفس العام كلفت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بصورة تدريجية .

وقد رفعت اللجنة تقريرها إلى المجلس الأوروبي عام ١٩٧٠م متضمنة ضرورة إنشاء وحدة نقدية أوروبية على مراحل تدريجية تتراوح من سبع إلى عشر سنوات مع تطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية تتراوح بين ٦% ، وقد سمى هذا التقرير **بتقرير (وارنر)** (٢) الذي كان وقت ذاك رئيس وزراء لكسمبورج وتولى رئاسه لجنة الخبراء .

(١) تجدر الإشارة إلى أن دول الجماعة الأوروبية قد انقسمت إلى اتجاهين بشأن إرساء الوحدة النقدية : الاتجاه الأول تزعمته هولندا وألمانيا والتي رأت أنه يجب الاتجاه أولاً قبل تحقيق الوحدة النقدية إلى الوصول لمستوى معين من التقارب في الأداء الاقتصادي ، الاتجاه الثاني وتزعمته دول فرنسا ، بلجيكا ، لكسمبورج ، إيطاليا وقد رأت أنه يجب أولاً تضيق نطاق تقلبات سعر الصرف والذي سوف يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التقارب .

- انظر فيما سبق ؛

- Susan Senior Nello , op.cit , p.p. 225,226.

- Peter HQwells and Keith Bain , The Economic Of Money Baking and Finance , third edition , England , Prentice Halls , 2005 , p. 465.

(٢) وقت الإعداد لتقرير وارنر بدأ نظام بريتون وودز بالعمل كنظام نقدي عالمي جديد ، وقد تضمن هذا النظام السماح بتقلب العملات في حدود ١% مع الدولار الأمريكي وهو ما يعني أن العملات الأوروبية يمكن لها أن تتقلب بنسبة تصل إلى ٤% مع بعضها البعض ، وقد وافقت الدول الأوروبية على الحد من تقلبات عملاتها في مواجهة الدولار إلى ٠,٧٥% والحد من تقلبات عملاتها في الداخل إلى ٣% .

- Peter Macmillan and Alison M.S. waston , the European Union Handbook, London, FitzroyDearbornpublishers ,1996 , p.146.

وتضمن التقرير ثلاثة مراحل أساسية لإرساء الاتحاد النقدي عام ١٩٨٠م ولتثبيت أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية وهذه المراحل هي : (١)

- المرحلة الأولى :

تبدأ من عام ١٩٧١م وتستمر حتى عام ١٩٧٤م ، وهي المرحلة الأساسية في قيام الاتحاد النقدي بإلغاء كافة عوائق التجارة والعمل على تدفق رأس المال ، بجانب دعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحكومات المختلفة بالإضافة إلى تركيز البنوك المركزية على تخفيض التذبذب بين عملات الاتحاد بالمقارنة بما كانت عليه في علاقتها بالدولار الأمريكي .

- المرحلة الثانية :

وهي التنسيق بين السياسات الاقتصادية قصيرة المدى ، وذلك باتخاذها إجراءات نقدية وائتمانية معينة بالإضافة إلى التنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على تذبذبات معدلات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء .

و من أجل ذلك تقوم الجماعة بإنشاء صندوق للتعاون المالي لتوفير قروض لموازين مدفوعات الدول الأعضاء لتدعيم عملاتهم في مواجهة تخفيض العملة .

- المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية وقبل انتهاء هذه المرحلة فسوف تكون دول الجماعة الأوروبية لديها القدرة على تثبيت قيمة عملاتها في مواجهة بعضهم البعض وإزالة جميع القيود على انتقال رأسمال .

(١) تجدر الإشارة إلى أن خطة وارنر لم تكن الوحيدة التي ظهرت من أجل وضع وحدة نقدية أوروبية موحدة ، بل وجدت العديد من الخطط والمشروعات مثل : مشروع ديستان - سميث عام ١٩٧٨م ، وخطة روى جنكيز عام ١٩٧٠م ... إلخ .

- انظر في المراحل السابقة : د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٣٨ ، (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، سنة ١٤ ، ربيع عام ٢٠٠٧م) ، ص ٥٠ ، ٥١ .

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 226.

- John Van Oudenaren , op.cit , p.19

وقد اعتبر التقرير السابق على الرغم من عدم تحقيقه للأهداف المرجوة منه وفقا للجدول الزمني المدرج والخطوات التي تم وضعها الأساس الذي أمكن من خلاله إنشاء اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة للمجموعة الأوروبية (١) .

ولكن لم تنجح هذه المحاولة ، وتم هجر هذا الاتفاق والأخذ بنظام تعويم العملات منذ مارس عام ١٩٧٣ م ، مما أثر سلبا على زيادة العجز التجاري الأوروبي مع العالم الخارجى (٢) .

وقد اتخذت عدد من الإجراءات تلك الفترة شكل الترتيبات الآتية :

١- نظام الثعبان الأوروبي : (أو الثعبان فى النفق) Snake in The Tunnel

عرف هذا النظام أيضا باسم نظام ثبات أسعار الصرف ، وقد مر بمرحلتين :

- المرحلة الأولى : الثعبان داخل النفق .

- المرحلة الثانية : مرحلة خروج الثعبان من النفق .

(١) د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ - .

تجدد الإشارة إلى أنه قبل الشروع فى البدء لتنفيذ الخطة النقدية الأوروبية أعلنت الولايات المتحدة فى تلك الفترة قرارها الرسمى بوقف تحويل الدولار للذهب واستحداث ضريبة إضافية بنسبة ١٠ % على الواردات ، وهو ما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز وارتفاع معدلات عجز ميزان المدفوعات الأمريكى بسبب تمويل حرب فيتنام ولجوء الشركات الأمريكية الكبرى للاستثمار فى الخارج فلجأت الولايات المتحدة لخفض قيمة الدولار بنسبة ٧,٩ % فى فبراير عام ١٩٧١ م بناء على اتفاق **Smith Sonian Accords** أو اتفاق واشنطن مع المجموعة العاشرة (G 10) بالعودة إلى هامش تقلب بنسبة ٤,٥ % .

- انظر فى ذلك ،

- John Van Oudenaren , op.cit , p.198.

(٢) انظر ، د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - .

- المرحلة الأولى : مرحلة الثعبان داخل النفق :- (١)

بدأ هذا النظام عندما أعلنت الدول الأعضاء الست في الجماعة الأوروبية بجانب بريطانيا والدانمرك وأيرلندا والنرويج عام ١٩٧٢م بسبب تخفيض قيمة الدولار إنشاء ما يسمى بالثعبان الأوروبي في النفق .

ووفقا لهذا النظام قامت الجماعة الأوروبية بتحديد هامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بها بالنسبة للعملات الأجنبية (الدولار) والمحلية طبقا لنظام صرف معين ، وهو نظام الثعبان في النفق ، حيث أصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ثابتة فيما بينهم مع وجود هامش تذبذب بنسبة $\pm 2,25\%$ (٢)

كما اتفقت دول الجماعة الأوروبية في بروكسيل عام ١٩٧٢م على أن يتضمن هذا النظام من حيث المبدأ تقليل هامش أسعار صرف عملاتها على مراحل ، بحيث لا يتجاوز الفارق الموجود بين سعرى الصرف لأقوى عملة وأضعف عملة لهامش $\pm 2,25\%$ فيما عدا إيطاليا وأيرلندا والذي سمح لهم بأن يكون هامش تذبذب عملاتهم الوطنية عند نسبة 6% (٣) .

(١) فسرت عبارة الثعبان في النفق على أن انسحاب إحدى عملات الدول الأعضاء من الثعبان يحدث عندما تعجز هذه العملة على أن تحافظ على نسبة $\pm 2,25\%$ كفارق بين سعر صرفها بالدولار وسعر صرف أقوى عملات الثعبان بالدولار ، أما النفق فقد قصد منه أنه يمثل المجال الذي يمكن لأسعار صرف عملة الثعبان أن تتحرك بداخله ، أما الثعبان داخل النفق فيعني ارتباط أسعار صرف عملات الثعبان ببعضها البعض ، بحيث لا يجاوز الفرق بين سعر صرف أضعفها وسعر صرف أقواها بالدولار نسبة $\pm 2,25\%$ أى يتم مراعاة هذه النسبة عند انخفاض أو ارتفاع سعر صرف العملة ، وبالتالي تحافظ العملة على سعر تعادلها مع الدولار وبذلك قامت البنوك المركزية لنظام الثعبان بالتدخل في أسواق الصرف مشترية الدولار أو بائعة لعملاتها والعكس صحيح بحسب الأحوال . وقد قام نظام الثعبان في النفق على فكرة التدخل ويعنى ذلك أنه عندما يكون مجموع التقلبات في الثعبان قد تجاوزت هامش التذبذب فمن المفترض أن تتدخل العملات القوية لشراء العملات الضعيفة .

- انظر في ذلك ،

- Miroslav N. Jovanovic , op.cit , p. 110.

(٢) انظر ، أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمي ، مرجع سابق ، ص١٤٣ - .
حيث أشار إلى أن نظام الثعبان بني على أساس تعويم عملات البلدان الأوروبية الداخلة في الاتحاد إزاء الدولار والين على أن يقوم بتثبيت أسعار الصرف فيما بينهم .

(٣) الثعبان يعنى هامش التذبذب $\pm 2,25\%$ أما النفق فقد كان يعنى به النطاق العالمى لتذبذب عند $4,5\%$.

- John Van Oudenaren , op.cit , p.200.

وبناء عليه فقد عقد محافظو البنوك المركزية فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا فى بال
بسويسرا قضى بأن يتم تطبيق هذا الهامش منذ ٢٤ إبريل عام ١٩٧٢م ، وقد أجبرت كل من
بريطانيا وأيرلندا على تعويم عملاتهم ، وبدأت إيطاليا فى التعويم عام ١٩٧٣م وفرنسا ما بين
عام ١٩٧٤م ، عام ١٩٧٥م (١) .

وبناء عليه أصبح نسب التقلب المسموح بها بين سعرى صرف أى عملتين من عملات
الجماعة الأوروبية مساويا لنسبة التقلب المسموح بها بمقتضى اتفاق واشنطن : أى ما بين سعر
صرف أى عملة من هذه العملات وسعر تعادلها بالدولار فى حدود $\pm 2.25\%$ ، وقد عرف هذا
النظام أيضا بنظام التعويم المشترك أو المتناسق (٢) .

- المرحلة الثانية : مرحلة خروج الثعبان من النفق :-

بدأت هذه المرحلة بمواجهة نظام الثعبان الأوروبى لعدد من الأزمات عندما قامت الولايات
المتحدة بتخفيض سعر الدولار للمرة الثانية بنسبة ١٠% مما ترتب عليه عدم استقرار الأوضاع
النقدية الدولية واستمرار حركات رؤوس الأموال فى الاتجاه نحو اليابان وسويسرا والدول
الأوروبية الأعضاء فى نظام الثعبان .

وقد واجهت الدول الأوروبية مشكلة انخفاض سعر الدولار بإعفاء بنوكها المركزية من
التزامها بالدخول فى أسواق الصرف الأجنبى لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره
بالانخفاض عن $\pm 2.25\%$ ، وفى نفس الوقت اتفقت على الاستمرار فى الإبقاء على هامش
التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها عند النسبة السابقة كحد أقصى وهو ما يعنى التعويم
المشترك أو الجماعى لعملاتها (٣) ، وقد فسر ذلك بأن النفق قد انتهى وظل الثعبان خارجه وهو ما
عرف بنظام الثعبان خارج النفق إشارة على بدء انتهاء نظامه .

(١) انظر ،

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 226.

حيث اشارت إلى أنه فى عام ١٩٧٦م ، وعام ١٩٧٧م أصبح أعضاء نظام الثعبان الأوروبى يضم دول البنلوكس ،
ألمانيا ، الدنمارك ، النرويج ، السويد ، وبالتالي رأت أن الثعبان فقد صفة الجماعة الأوروبية .

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.465.

(٢) انظر ، / أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص١٤٤ ، ١٤٥- .

(٣) أعلنت بريطانيا عام ١٩٧٢م تعويم عملتها الجنيه الإسترلينى بسبب التدهور الشديد فى قيمته أعقبه انخفاض فى سعر
صرف الليرة الإيطالية ، ثم الكرون الدانماركى مما ترتب عليه اضطراب واسع فى أسواق المال الأوروبى ، وهو ما
اعتبر إنذاراً بانتهاء نظام الثعبان .

- د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص٥٠- .

وقد بدأت الدول الأعضاء فى نظام الثعبان بالخروج واحدة تلو الأخرى آخذين بنظام تعويم العملات فى مواجهة بعضهم البعض ومواجهة المارك الألمانى حتى تم الإعلان عن انهيار نظام الثعبان الأوروبى رسميا عام ١٩٧٩م (١) .

٢- النظام النقدى الأوروبى : European Monetary system (E.M.S)

منذ بدء انهيار نظام الثعبان الأوروبى عام ١٩٧٣م بدأ التفكير نحو ضرورة وضع نظام نقدى أوروبى يقوم على أساس وجود وحدة حسابية خاصة بدول الجماعة الأوروبية منفصلة عن الدولار (٢) ، خاصة فى ظل تقلب أسعار الصرف وتأثر السياسة الزراعية المشتركة بذلك .

لذا اجتمعت دول الجماعة الأوروبية فى كوبنهاجن فى ٨ ابريل عام ١٩٧٨م برئاسة فرنسا وألمانيا للدعوة إلى إرساء نظام نقدى أوروبى يعمل على تحقيق تعاون مالى وثيق يؤدى إلى تكوين منطقة استقرار مالى فى أوروبا (٣) .

وقد اعتبرت هذه الدعوة بمثابة قرار سياسى لتحقيق الوحدة الأوروبية ، ثم اجتمعوا دول الجماعة الأوروبية مرة أخرى فى بروكسل عام ١٩٧٩م للاتفاق على السياسة المالية والنقدية المشتركة لإقامة منطقة نقدية فى أوروبا عن طريق إنشاء وحدة حسابية خاصة بهم .

(١) تجدر الإشارة إلى أن المارك الألمانى فى فترة عام ١٩٧٤م - عام ١٩٧٩م قد تميز بالقوة وانخفاض معدل التضخم بالنظر إلى الدول الأوروبية الأخرى ، حيث اعتبرت ألمانيا فى ذلك الوقت أقل معدل تضخم والذى وصل إلى ٤,٧% فقط وكان ذلك بفضل السياسات التى أتبعها البنك المركزى الألمانى وقت ذاك .

- John Van Oudenaren , op.cit , p.201.

(٢) اعتبر بدايات وضع النظام النقدى الأوروبى كان عقب الخطبة التى ألقاها روى جنكيز وزير المالية البريطانى وقت ذاك أمام الجامعة الأوروبية فى فلورانس عام ١٩٧٧م ، حيث طالب بضرورة بذل الجهود لإعادة انطلاق الاندماج النقدى .

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 227.

(٣) انظر ،

- Stefan collignon , peter bofinger , Europe's monetary future , London , Pinter publishers 1994 , p,15.

عرفت باسم الإيكو European Currency Unit (E.C.U) والتي بدأ العمل بها في مارس عام ١٩٧٩م ، وقد أطلق على هذه الوحدة أيضا اسم سلة العملات ، وهي وحدة حسابية ليست معدنية أو ورقية يتم تداولها في الحياة اليومية ومن الناحية العملية تعامل كعملة بواسطة المتعاملين في السوق حيث كان لها نفس خصائص النقود (١) .

كما كانت وحدة حساب لتقييم ميزانية الجماعة الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي ، وعدت وسيلة دفع لتنفيذ التحويلات وإصدار الشيكات وشراء وبيع الأذونات بالإيكو ، كما اعتبرت مخزناً للقيمة (كودائع وأذونات) (٢) .

ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة فيه سعران :

سعر ثابت وهو السابق ، وسعر متغير على أساس التغير اليومي لأسعار عملات الدول الأعضاء ، وهو الذى يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود $\pm 2,25\%$ باستثناء الليرة الإيطالية والتي سمح لها بالتذبذب في حدود $\pm 6\%$ حتى يناير عام ١٩٩٠م .

وقد قابل إصدار هذه الوحدة قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطياتها الذهبية ، وكذلك 20% من أرصدها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي (٣) ومعنى ذلك أن النظام النقدي الأوروبي قام على نظام الثعبان الأوروبي ولكن تضمن خصائص جديدة وهي :

(١) وضع آلية لسعر الصرف (٤) Exchange Rate Mechanism (E.R.M) .

(٢) وضع وحدة نقدية أوروبية .

(٣) آليات الائتمان .

(١) انظر ، د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ، ٥١ - .

(٢) انظر في هذا التعريف ، أ. أحمد عبد العليم رزق العجمي ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ - .

(٣) أ/ جابر محمد الجزار ، د. سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص ٤٧ - .

- Jonathan Story, the politics and Diplomacy of Monetary Union: 1985-1991 , black well , oxford UK, Cambridge – USA , 1993 ,p.329.

(٤) يقصد بآلية سعر الصرف ترتيبات لتثبيت سعر الصرف والذي يسعى إلى الحد من مدى تقلب أسعار الصرف المتدخلة مع المنافسة العادلة بين المنتجين في الجماعة الأوروبية.

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.465

(٤) وضع نظام تباين المؤشرات من أجل ضمان أن التعديل الذى تم إجراؤه متماثل ، وقد اعتبر نظام تباين المؤشرات بمثابة إنذاراً مبكراً وضع بنسبة $\pm 75\%$ من معدل تقلبات العملات فى مواجهة الإيكو ، ولكن أعتبر دور هذا المؤشر غامضاً ولم يلعب أى دور هام فى النظام النقدى الأوروبى (١) .

وقد انضمت دول الجماعة الأوروبية إلى آلية سعر الصرف فى ذلك الوقت فيما عدا أسبانيا وبريطانيا ، حيث انضمت أسبانيا عام ١٩٨٩م ، وبريطانيا عام ١٩٩٠م بهامش تقلب ٦% وانضمت البرتغال عام ١٩٩٢م ، أما اليونان فقد ظلت خارج نطاق هذا النظام وأيضاً خارج نطاق آلية سعر الصرف بسبب زيادة معدل التضخم لديها (٢)

وتضمنت آلية سعر الصرف المعدلات المركزية لكل عملة من عملات الجماعة الأوروبية فى الإيكو ، وذلك لى تستخدم لوضع شبكة متعادلة من المعدلات المتبادلة بين العملات المشاركة فى النظام النقدى .

وقد عملت هذه الآلية على ثبات أسعار الصرف ولكن فى نفس الوقت تكون قابلة للتعديل ، حيث التزمت الدول الأعضاء فى النظام بالحفاظ على سعر صرف عملاتها فيما بينهم ضمن نطاق التذبذب حول معدلاتها المركزية والذى كان $\pm 2,25\%$ فيما عدا بريطانيا التى كان هامش تذبذبها $\pm 6\%$ عام ١٩٧٩م وفترة عام ١٩٩٠م (٣) ، ولكن لم تكن الدول الأعضاء فى النظام النقدى ملزمة بالمشاركة فى آلية سعر الصرف ، وفقاً لذلك قام الإيكو بالوظائف الآتية : (٤)

(١) عملة تمويل لتجنب مخاطر تغير سعر الصرف بدرجة كبيرة فى حالة ما إذا كانت عملة الدولة العضو ذات سعر فائدة مرتفع فى الإيكو وتكون عملاتها من مكونات الإيكو هنا يتم الاقتراض بالإيكو فى حالة كون سعر فائدته أقل .

(١) انظر ،

- Miroslav N. Jovanovic , op.cit , p. 112.

(٢) انظر ،

- Miroslav N. Jovanovic , op.cit , p. 111.

(٣) انظر فى هذه المعلومات :

- John Van Oudenaren , op.cit , p.205.

- H.M.Scobie, European monetary union, London and New York, by routledge, 1998,p.31.

- د. فاروق محمود الحمد ، الوحدة النقدية الأوروبية - اليورو ، (بنك الكويت الصناعى ، الكويت ، يونيو عام ٢٠٠٠م) ، ص ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٤) انظر فى ذلك :

- أ/ جابر محمد الجزار ، د. سامى عفيفى حاتم ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 228.

- (٢) عملة استثمار حيث جذبت مخاطر فروق أسعار صرف العملات الضعيفة .
- (٣) عملة تنفيذ للعمليات الجارية وذلك لثبات أسعار صرفه .
- (٤) عملة خدمات لقيامه بتقديم عدد من الخدمات مثل الودائع ، القروض ، شهادات الإيداع ، خدمات الحسابات الجارية ... إلخ .
- (٥) عملة لإصدار الأذونات وقد حدث ذلك عام ١٩٨١م وقد توالى الإصدارات منها بشكل كبير .
- (٦) استخدام الإيكو كوحدة حساب لميزانية الجماعة الأوروبية متضمنا جميع المدفوعات والاعتمادات التي تمنحها الجماعة.
- (٧) قدم كأساس لتباين المؤشرات والتي هدفت إلى ضمان التدخل المبكر من البنوك المركزية لإنقاذ العملة الضعيفة عن طريق شرائها أو بيعها حيث إن نظام تباين المؤشرات قد أظهر مدى اختلاف قيمة العملة عن معدلها المركزي في الإيكو ، ومن ثم فقد تمت التفرقة بين ما يسمى بالإيكو الرسمي والإيكو الخاص : (١)

- الإيكو الرسمي :-

فقد استعمل أساسا بواسطة البنوك المركزية لدول الإيكو ، ومنذ عام ١٩٨٥م تعاملت به البنوك المركزية والهيئات الدولية مثل ؛ صندوق النقد الدولي وقد استعمل الإيكو الرسمي في تحديد أسعار البنوك المركزية لعملات دول الإيكو .

كما استخدم كمؤشر لتمويل عملات تلك الدول بين بعضهم البعض ، وأيضا استخدم في جميع حسابات الجماعة الأوروبية بواسطة الهيئات الخاصة للجماعة مثل بنك الاستثمار الأوروبي .

- الإيكو الخاص :-

استخدم في كل العمليات المصرفية مثل : الحسابات الجارية والودائع الزمنية وحسابات التوفير وصناديق الاستثمار وعمليات التغطية والشيكات السياحية وإصدار الأذون ، وقد استخدم بواسطة الأفراد والشركات والبنوك التجارية ، وقد أنشئ صندوق التعاون النقدي European Monetary co-operation Fund (EMCF) والذي وضع إطاراً لتأمين التعاون المالي بين الدول أعضاء النظام النقدي ، وقد استبدل هذا الصندوق بمؤسسة النقد الأوروبية European Monetary Institute (EMI) عام ١٩٤٤م .

(١) انظر في ذلك :

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 229.

وقد قام هذا الصندوق بإرساء أسس التعاون المالى بين الدول المشاركة من أجل الحفاظ على استقرار سعر التبادل حتى يمكن القضاء على المضاربين فى أسعار العملات .

ومن أجل الحفاظ على النظام المالى الأوروبى كان من الضرورى مساعدة الدول الأقل نمواً فى الجماعة عن طريق توفير قروض لهم تأخذ من الدول الغنية بفوائد منخفضة لكى توضع فى الصندوق الإقليمى الأوروبى والذى يقوم بإقراض الدول الأقل نمواً فى الجماعة (١) .

وكان الهدف من وراء إنشاء هذا النظام هو إنشاء منطقة أوروبية لاستقرار سعر الصرف والأسعار من أجل زيادة التقارب فى الأداء الاقتصادى فيما بين معظم الدول الأعضاء (٢) .

ومع مرور الوقت أصبح هذا النظام غير كافٍ ، حيث تبين لسانة دول الجماعة الأوروبية أن ما تم اتخاذه من إجراءات وسياسات لم تكن كافية لقيام سوق موحدة .

لذلك أصدر البرلمان الأوروبى عام ١٩٨٦م قانون أوروبا الموحد والذى أكد فيه على ضرورة قيام الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء من أجل خلق سوق داخلى موحد .

وبناء عليه قامت دول الجماعة الأوروبية بتعديل أهداف سياستها النقدية ، حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادى المستمر خلال الستينيات والسبعينات إلى هدف التحكم فى التضخم مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضرورى لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما فى ذلك النمو القابل للاستمرار (٣) .

(١) اتبعت بعض دول النظام النقدى فى بداية تنفيذ هذا النظام تدابير لمكافحة التضخم من أجل إرساء بيئة مالية أكثر استقراراً ، وقد ساعد النظام النقدى الأوروبى منذ بداية تطبيقه على خفض معدلات التضخم للدول المشاركة فى آلية سعر الصرف حيث انخفضت نسبة التضخم من ١١,٦% عام ١٩٨٣م إلى ٢,٣% عام ١٩٨٦م .

- انظر ، د. عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل والوحدة) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٤، يونيو عام ١٩٩٦م) ، ص١٥٣، ١٥٤- .

(٢) أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص١٤٦- .

(٣) مر النظام النقدى الأوروبى خاصة فى بدايات التسعينات من القرن العشرين بعدد من الأزمات المالية منها :

- أزمة انخفاض قيمة الإسترليني والليرة الإيطالية فى سبتمبر عام ١٩٩٢م .

- أزمة انخفاض قيمة الفرنك الفرنسى عام ١٩٩٣م .

- انظر فى تلك الأزمات :

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 231.

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.469.

- المرحلة الثالثة : إرساء عملة نقدية موحدة (اكتمال الوحدة الاقتصادية الأوروبية) :

جاءت هذه المرحلة متخذة خطوتين أساسيتين هما :

- الخطوة الأولى :-

تمثلت في التمهيد نحو اتخاذ عملة نقدية موحدة وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات التمهيدية وهذه الإجراءات هي :

(١) قانون أوروبا الموحد عام ١٩٨٦ م :-

نص في ديباجة هذا القانون على هدف قيام الوحدة الاقتصادية والنقدية وذلك بالتزام الجماعة بالقيام بالخطوات والأعمال التدريجية من أجل إرساء الوحدة الاقتصادية والنقدية ، كما نص القانون على أن أى اتجاه نحو الوحدة النقدية الأوروبية يمكن أن يتطلب مؤتمراً حكومياً دولياً (١) .

(٢) تقرير لجنة ديلور :-

جاء هذا التقرير بناء على موافقة المجلس الأوروبي فى قمة هانوفر عام ١٩٨٨م بتشكيل لجنة تحت قيادة رئيس المفوضية (جاك ديلور) ضمت محافظى البنوك المركزية لدى الدول الأعضاء ، حيث رأى القادة أن تحقيق التكامل النقدى يتطلب قيام الدول الأطراف بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام بحيث تصبح هناك عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية (٢) ، واقترح أن تكون هناك آلية يتم وضعها لجعل سعر الصرف ثابت .

وقد اقترح التقرير الذى قدم فى إبريل عام ١٩٨٩م بوضع خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع ثلاث قواعد أساسية لهذه الوحدة وهي : (٣)

(١) انظر

- John Van Oudenaren , op.cit , p.197.

(٢) لمزيد من المعلومات ، انظر

- Stefan Collignon , Peter Bofinger , Europes Monetary Future , London , Pinter publishers 1994 , p.153.

حيث أشار سيادته إلى أن تقرير ديلور عرف المرحلة الثانية من مراحل الوحدة الاقتصادية الأوروبية بأنها فترة انتقالية للمرحلة الأخيرة ، وبالتالي ستشكل مرحلة تدريبية لاتخاذ القرار الجماعى بشأن تلك الوحدة فى حين أن المسئولية النهائية للقرارات السياسية سوف تظل فى هذه المرحلة فى أيدي السلطات الوطنية .

- Didier Cahen , L'Euro , Troisieme Edition , Les Editions d'organisation , 1998 , p.40.

(٣) انظر فى ذلك ، أ. أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص١٤٧ - .

التحويل الشامل للعملات ، تكامل البنوك والأوراق المالية الأخرى ، إلغاء هوامش التذبذب والحفاظ على المساواة في أسعار صرف عملات الدول لأعضاء ، كما طالبت الخطة بإنشاء مؤسسة نقدية واحدة تملك سلطة إصدار القرارات النقدية بدلا من تعدد البنوك المركزية .

ولذلك اقترح تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية

European System Of Central Banks (E.S.C.B)

والذى يتكون من البنك المركزى الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء ، ويكون مسؤولا عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف وعلى البنوك المركزية الوطنية تنفيذ السياسات الموضوعة من جانب لجنة متابعة هذا النظام ، بجانب مجلس الوزراء فهم مسئولون عن تنسيق السياسات الاقتصادية وخاصة المالية داخل الجماعة الأوروبية (١) .

وقد تم قبول تقرير ديلور ومناقشته فى القمة الأوروبية التى عقدت فى مدريد فى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٩م ، حيث وافق المؤتمر على المراحل الثلاثة للتقرير ، وأوضح المؤتمر أن المرحلة الأولى من الوحدة يجب أن تبدأ من الأول من يوليو عام ١٩٩٠م وأن العنصر الأساسى لهذه المرحلة هو التنسيق الوثيق للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وإتمام الخطط من أجل تحرير انتقال رأس المال .

وقد تعهدت الدول الأعضاء بناء على ذلك بأن يبدلوا كل عملاتهم ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف ، كما وافقوا على عقد مؤتمر حكومى دولى آخر من أجل الانتقال إلى المرحلة الثانية والثالثة للوحدة النقدية (٢) .

(١) أوضح التقرير مدى أهمية وجود عملة موحدة من أجل اكتمال السوق الأوروبية عن طريق تحرير انتقال رأس المال واستقرار معدلات الصرف لتعزيز التجارة ، وهى نفس النتائج التى جاء بها تقرير وارنر .
- أ/ جابر محمد الجزار ، د. سامى عفيفى حاتم ، مرجع سابق ، ص ٥١ - .

(٢) انظر

- John Van Oudenaren , op.cit , p.207.

وقد أشار سيادته : إلى أن الدول التى دعمت الوحدة النقدية الأوروبية هى فرنسا وألمانيا ، حيث رأت ألمانيا أن العملة الموحدة تعمل على تعميق الاندماج الاقتصادى الأوروبى ، وبالتالي سوف تساهم فى تدعيم وتقوية مركز ألمانيا فى الإطار العام الأوروبى ، ولكنها أشارت أيضا من خلال تقرير أعده البنك المركزى الألمانى أن إقامة هذا الاتحاد النقدى هو فى الأصل قرار سياسى وأن السياسة النقدية التى تهدف إلى إقامة اتحاد نقدى على مستوى الجماعة الأوروبية ستتأثر إلى حد كبير بالسياسات الاقتصادية والمالية والإدارية فى كل الدول الأعضاء كما أشار التقرير إلى أن نجاح هذا الاتحاد سوف يتطلب بالضرورة فى المستقبل تأسيس اتحاد سياسى يتمشى مع الاتحاد النقدى والذى لم ينص عليه اتفاقية ماستريخت .

وفى عام ١٩٩٠م أصدرت المفوضية وثيقة حملت اسم (عملة موحدة - سوق موحدة) أشارت فيها إلى ارتباط وضع عملة موحدة بالسوق الأوروبي ، وقد احتوت هذه الوثيقة على أول دراسة مفصلة عن نفقات وفوائد الوحدة النقدية الأوروبية .

وقد حاول تقرير ديلور أن يساهم فى هذه الدراسة ، ولكن لم يحقق أى نتائج فعالة تذكر بسبب عدم تقبل فى ذلك الوقت لفكرة العملة الموحدة بجانب تأثر المنطقة بإنهيار الشيوعية (١) .

وفى ديسمبر عام ١٩٨٩م عقدت قمة ستراسبورج الذى وافق فيها المجلس الأوروبي على عقد مؤتمر دولى حكومى عن الوحدة النقدية الأوروبية فى نهاية عام ١٩٩٠م .

وبالفعل عقد هذا المؤتمر فى روما فى ديسمبر من نفس العام وشاركت فيه (١١) دولة الأوروبية عضواً ونتج عنه معاهدة ماستريخت التى وضعت الشكل النهائى والمحدد لما سوف تكون عليه الوحدة النقدية الأوروبية .

- الخطوة الثانية : الأساس القانونى للعملة الأوروبية الموحدة (اتفاقية ماستريخت) :-

جاءت اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩١م كتعديل لاتفاقية روما وكأساس قانونى وكاستراتيجية وافقت عليها دول الجماعة الأوروبية من أجل اكتمال السوق الأوروبية الموحدة لإنشاء عملة موحدة تخدم هذه السوق ، وكان ذلك من خلال نص المادة الثانية منها والتى جاء فيها أن الهدف من الاتفاقية هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادى ونقدي عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادى المضطرب غير التضخمى ، مع احترام البيئة وتوسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية ، ورفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء ، وذلك وفقاً لمبادئ السوق المفتوحة والمنافسة الحرة (٢) .

وقد توقف تنفيذ هذه الخطوة على مدى قيام الدول الأعضاء بتحقيق التقارب المالى والاقتصادى فيما بينهم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية ، وقد عملت الدول الأعضاء من خلال هذه الاتفاقية على وضع المعايير الكمية لتحقيق التقارب والتجانس الاقتصادى والنقدي ، ووضع خطوات تفصيلية وتدرجية من أجل الوصول إلى وضع عملة موحدة .

ومن خلال التحليلات التى وضعت لتفسير وشرح الاتفاقية يمكن استخلاص الخطوات التى وضعتها اتفاقية ماستريخت من أجل تحقيق عملة أوروبية موحدة وذلك على النحو التالى :-

(١) انظر فى هذه المعلومات :

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 233.

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.467.

(٢) انظر فى ذلك ، د. فاروق محمود الحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٢، ٣١ - .

أولاً : المراحل التي وضعتها الاتفاقية من أجل التمهيد لإصدار عملة موحدة :-

وهذه المراحل هي : (١)

- المرحلة الأولى :-

بدأت في يوليو عام ١٩٩٠م واستمرت حتى نهاية عام ١٩٩٣م ، وهدفت إلى تحرير حركة رأس المال والتنسيق بين السياسات النقدية والاقتصادية ، وزيادة التعاون الاقتصادي والنقدي واشتراك جميع عملات الاتحاد الأوروبي في نظم التحويل الخاصة للنظام النقدي الأوروبي باعتماد آلية للمراقبة متعددة الأطراف للسياسات الاقتصادية من خلال مجلس وزراء الاقتصاد والمال ، واتجاه البنوك المركزية الأوروبية وخاصة البنك المركزي الألماني لتعزيز الاستقرار النقدي في الدول أعضاء النظام ، وإزالة القيود الإدارية وغير الإدارية على حركة أسعار الصرف .

كما تتضمن هذه المرحلة البدء في تشكيل المؤسسات المالية ، وأهمها البنك المركزي الأوروبي الذي سيتولى إصدار العملة الموحدة ومراقبتها .

- المرحلة الثانية :-

بدأت في يناير عام ١٩٩٤م ، وركزت على إقامة نظام أوروبي للبنوك المركزية يضع قوانين معينة في التشريعات المحلية للدول الأعضاء تمهيدا للمرحلة الثالثة .

وتمت في هذه المرحلة إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية ، وإنشاء مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت ، وتولت تلك الآليات عملية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء وتشجيع التوسع في استخدام وحدة النقد الأوروبية عن طريق وضع استراتيجية نقدية جديدة على أن يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومتابعة أداء الدول الأعضاء في مجال التمهيد لاستخدام عملة أوروبية موحدة من خلال التقارير الدورية والتعرف على الخطوات التي قطعتها الدول الأعضاء مع نهاية عام ١٩٩٦م .

وفي عام ١٩٩٨م قرر المجلس الأوروبي تصحيح معدلات الصرف بين عملات الدول المشاركة في اليورو ، وظلت معدلات التحويل متوقفة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م ذلك لأن اليورو كان سيحل محل الإيکو .

(١) انظر في هذه المراحل :

- Susan Senior Nello , op.cit , p.p.234 : 237.

- د. سمير صارم اليورو ، مرجع سابق ، ص: ٩٤ : ٩٦ - .

كما نصت الاتفاقية على أنه فى حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الثالثة حتى نهاية عام ١٩٩٧م فإن المرحلة يتم تجديدها تلقائيا من أول يناير عام ١٩٩٩م ، حيث يتم توحيد العملة وإنشاء البنك المركزى الأوروبى (١) على أن تظل مسئولية تنفيذ العملة النقدية من سعر صرف وسياسات مالية فى يد الدول الأعضاء .

- المرحلة الثالثة :-

بدأت مع نهاية عام ١٩٩٧م ونصت على إمكانية امتداد الفترة إلى يناير عام ١٩٩٩م فى حال عدم استيفاء الدول للمعايير الاقتصادية المطلوبة ، حيث يكون للنظام الأوروبى للبنوك المركزية سلطة كافية لعقد التعاملات التجارية ولوضع السياسة النقدية للاتحاد الأوروبى ، ويتم تجميد تحويل العملة الخاصة بالدول الأعضاء تمهيدا لتحويلها لعملة موحدة ، كما تولى البنك المركزى مسئولية تحديد سعر الصرف والسياسة المالية .

وقد بدأت الأسواق المالية فى هذه المرحلة تعمل على تشجيع استعمال اليورو ، ووضعت شروطا نقدية ومالية للدول التى سيتم قبولها للانضمام لليورو ، كما قام المجلس الأوروبى بإصدار قرارات بشأن إرساء آلية سعر الصرف لاتمام الاتحاد الاقتصادى والنقدى .

ثانيا : الخطوات العملية التى وضعت من أجل تنفيذ أهداف الاتفاقية :-

١- بمجرد إنشاء هيكل الاتحاد الأوروبى بموجب ما نصت عليه اتفاقية ماستريخت قامت دول الاتحاد الأوروبى فى مايو عام ١٩٩٥م قبل بدء المرحلة الثالثة من مراحل إرساء العملة الموحدة بوضع ترتيبات عملية تساعد على تنفيذ بنود الاتفاقية ، وهو ما عرف بالورقة الخضراء (Green paper) .

وقد قام القادة الأوربيون من خلال هذه الورقة بتحليل أثر هذه الخطوات على مختلف القطاعات ، كما أقاموا حوارا مع مختلف الأطراف المعنية لمعرفة ردود الأفعال من أجل تحديد الخطوات النهائية للعملة ، وقد هدفت الورقة الخضراء إلى تحقيق الآتى : (٢)

أ- إرساء عملة مستقرة : وذلك من خلال وضع إطار مؤسسى يتولى عملية تنفيذ الوحدة النقدية وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق التحول المطلوب وتأسيس النظام الأوروبى للبنوك المركزية والبنك المركزى الأوروبى ، فهذه المؤسسات هى المختصة بالتحضير لإرساء سياسة مالية لتكوين اليورو .

(١) د. سمير صارم ، اليورو ، المرجع السابق ، ص٩٥- .

(٢) د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، مرجع سابق ، ص٩٦، ٩٧- .

- H.M. Scobie , op.cit , p.p,5,6.

ب- الجدوى الفنية والتنفيذية ، والالتزام بالاتفاقية والسهولة والمرونة (١) .

ج- يتم استبدال كل العملات المتبقية باليورو على أن تكون هذه الخطوة الأخيرة من خطوات طرح اليورو فى السوق الأوروبي .

وكان من المتفق عليه أن تتخذ العملة الموحدة اسم (الإيكو) ولكن اجتمع القادة الأوروبيون فى مدريد فى ديسمبر عام ١٩٩٥م ووافقوا على المقترح الألماني بتعديل اسم الإيكو إلى اليورو (Euro) (٢) ، والذي حل محل الإيكو على أن ينتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالإيكو إلى اليورو على أساس أن واحد إيكو يساوى واحد يورو .

وبعد عام تقريبا فى منتصف ديسمبر عام ١٩٩٦م قرر المجلس الأوروبي وضع الإطار القانونى لعملية التحويل إلى اليورو عام ١٩٩٩م وهى بداية المرحلة الثالثة ، حيث اصدر المجلس لائحة رقم (٩٧/١١٠٣) فى يوليو عام ١٩٩٧م قدمت بعض الأحكام الخاصة باليورو وتم إعطاء لكل الدول الأعضاء مهلة من أجل أن يستوفوا شروط الانضمام إلى هذه العملة .

ولم يتم اشتراط قيمة مشاركة كافة الدول الأعضاء فى العملة الموحدة منذ بدايتها ، ولكن تم الاتفاق بشكل نهائى على أن تبدأ العملة الموحدة فى يناير عام ١٩٩٩م بمشاركة الدول التى استوفت الشروط والمعايير لعضوية العملة الموحدة .

وقد وضعو القادة مجموعة من المعايير بناء على اتفاقية ماستريخت ك شروط للانضمام إلى هذه العملة ، بحيث تقوم كل دولة بتحقيقها قبل الدخول فيها ، وهذه المعايير تعتبر بمثابة التزامات وضعت على عاتق الدول الأعضاء من أجل الدخول فى منطقة اليورو ومن أجل عدم زعزعة استقرار الوحدة النقدية فى المستقبل .

(١) تم تحقيق ذلك على ثلاث مراحل اتسمت فى مجملها بالآتى :

- تقليل خطورة الارتباك فى أسرع وقت ممكن والتي يمكن أن تضعف من مصداقية العملية ككل .
- تقليل النفقات وذلك عن طريق تجنب الترتيبات المكلفة .
- بث الثقة العامة وجعل الأفراد على دراية تامة بالعملة الموحدة .
- أخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمى للاتحاد الأوروبي - الاتحاد الإقتصادى والنقدى - تاريخ الدخول ١-٩-٢٠١٢م .

- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs

(٢) وضع حرف E أول كلمة اليورو كدلالة على أوروبا كما أن حروفه مستوحاة من الأبجدية اللاتينية التى تشير إلى الحضارة الأوروبية .

- د. سمير صارم ، اليورو ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ - .

حيث تعمل هذه المعايير على تضيق الاختلافات الاقتصادية بين الدول الاعضاء فى منطقة العملة الموحدة (١)

- وتتلخص تلك المعايير فى الآتى : (٢)

(١) عدم تجاوز معدل التضخم للدول الراغبة فى الانضمام حدود ١,٥% من متوسط معدل التضخم بالنسبة لأفضل ثلاثة دول فى الاتحاد لديها أقل نسبة من التضخم ، وذلك فى السنة السابقة لفترة الاختبار .

وقد انتقد هذا المعيار حيث إن قيمته المعيارية متغيرة ، كما أنها تعتمد على أداء أفضل ثلاث دول فى الاتحاد (٣) .

(٢) ألا يتجاوز عجز الميزانية للدول الراغبة فى الانضمام حدود ٣% من الناتج المحلى الإجمالى لها إلا إذا انخفضت نسبة هذا العجز انخفاضا جوهريا ومتواصلا لتقترب من القيمة المعيارية بصفة استثنائية (٤) .

وقد وضع هذا المعيار من أجل المحافظة على توازنات المكاسب التى حققتها الدول ، وبالتالى يؤدى إلى دعم استقرار القوة الشرائية لليورو ، وتوفير الضوابط أمام الاستثمار الأجنبى .

وقد نظر إلى هذا المعيار على أنه يجعل موارد الدولة حقيقية وفعلية ومناسبة لتغطية نفقاتها ، حيث لا يسمح للدول الأعضاء فى اليورو بالتوسع فى الإنفاق غير المبرر الذى لا يكون له انعكاس على زيادة الإنتاج .

ولكن على العكس انتقد هذا المعيار ، حيث تمنع المعاهدة البنك المركزى الأوروبى من تمويل هذا العجز فى حين تسمح للبنوك التجارية الخاصة بذلك مما يغل يد الحكومات فى مشروعات التنمية وحل مشكلة البطالة (٥) .

(١) انظر

- Didier Cahen , op.cit , p.143.

(٢) انظر فى هذه المعايير ، د. محسن أحمد الخضيرى ، اليورو – الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة ، ط ١ ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، عام ٢٠٠٢م) ، ص ٨٣ : ٨٥ .

- Stefan collignon , peter bofinger , op.cit , p.p,41:43.

(٣) د. سمير صارم ، اليورو ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٤) د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٥) د. صلاح عبد الكريم ، مقالة بعنوان تقليص أظافر اليورو ، جريدة الأهرام اليومية ، العدد (٤٥٩٩٧) السنة ١٣٧ ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر عام ٢٠١٢م ، ص ٩٩ .

(٣) ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل للدولة الراغبة فى الانضمام حدود ٧,٥% عن سعر الفائدة المماثلة لأقل ثلاثة دول فى الاتحاد متمتعة بالاستقرار فى الأسعار ، وذلك من أجل أن يكون عائد الاستثمار المباشر مرتفعاً ، وأن يكون هناك مجال تمويلي مستقر ومستمر سواء فى داخل الاتحاد أو خارجة .

(٤) ألا تكون الدول الراغبة فى الانضمام قد قامت بتخفيض عملاتها خلال العامين السابقين بالنسبة إلى عملة أو عملات الدول الأعضاء فى النظام النقدي الأوروبي .

(٥) يجب أن يكون الدين العام للدولة أقل من ٦٠% من الإنتاج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة إلا إذا كانت هذه النسبة تنجى نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية .

ويهدف هذا المعيار إلى التأكيد على قدرة الدولة المالية على سداد الدين العام ، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالى أو النقدي لنظام اليورو فى المستقبل

(٦) أن تكون الدولة الراغبة فى الانضمام مشاركة فى آلية سعر الصرف .

ووفقاً للمعايير السابقة يتبين لنا أن الاتفاقية يمكن لها أن تقبل الدول التى لم تحقق معيار خفض عجز الميزانية والدين العام فى منطقة اليورو بشرط أن تكون هناك دلائل كافية على اتجاه نسب هذا العجز إلى الانخفاض (١)

ولتجنب هذا العجز وضع المجلس الأوروبي فى دبلن عام ١٩٩٦م بناء على طلب ألمانيا الميثاق الأوروبي للاستقرار والنمو كوثيقة تكميلية للاستقرار ومعالجة معدلات التضخم العالية (٢) .

(١) وجد التزام على الدول الراغبة عند الانضمام إلى العملة الموحدة بضرورة استيفاء المعايير السابقة ، أما الدول التى لم تستطيع استيفاء تلك المعايير يمكنها الانضمام إلى العملة بمجرد استيفائها لتلك المعايير فى حالة إذا ما أظهرت أنها فى وسعيها للوفاء بها ، ولكنها لن تمثل فى هينات صنع القرار فى البنك المركزى الأوروبي . وللمجلس الأوروبي حرية التصرف فى تطبيق المعايير السابقة ويتخذ القرارات بشأنها عن طريق الاقتراع بالأغلبية الموصوفة كما يجب أن يأخذ المجلس فى الاعتبار عند إصداره لقراراته بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل تكاليف وحدة العملة ، الحساب الجارى لميزان المدفوعات ... إلخ .

- انظر ، أ/ جابر محمد الجزار ، د. سامى عفيفى حاتم ، مرجع سابق ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) قرر وزراء المالية فى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣م تعليق العمل بآلية العقوبات فى الميثاق فى مواجهة كل من ألمانيا وفرنسا على الرغم من تحذير البنك المركزى الأوروبي لخطورة هذا الأمر وتأثيره على ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما أدى إلى قيام مفوضية الشؤون المالية عام ٢٠٠٤م برفع دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية ضد الدول الأعضاء بسبب فشلهم فى احترام الميثاق ، وقامت المحكمة فى يوليو عام ٢٠٠٤م باتهام المجلس بأنه تصرف بشكل غير قانونى فى تعليق آلية العقوبات ضد فرنسا وألمانيا وهو ما أدى إلى تعديل الميثاق عام ٢٠٠٥م .

- John Van Oudenaren , op.cit , p.215.

ولا يعتبر هذا الميثاق جزءاً من اتفاقية ماستريخت ، وإنما جاء لتدعيم النمو وتقوية نصوص الاتفاقية ، كما أنه جاء من أجل توحيد السياسات المالية للاتحاد وتجنب الآثار السلبية المحتملة للآثار المالية غير المباشرة بين الدول الأكثر ارتباطاً ومنع حدوث العجز المالي المفرط (١) .

وقد حققت العديد من الدول المنضمة لمنطقة اليورو المعايير المطلوبة للانضمام مع بداية عام ١٩٩٩ م ، كما تحددت مراحل العمل بالعملة الموحدة في الأول من يوليو عام ٢٠٠٢ م ، حيث حددت فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ونصف لكي يصبح اليورو عملة بديلة للعملة الوطنية للدول الأعضاء ثم طرحها في الأسواق للتداول .

وقد انضمت كل من إيطاليا - ألمانيا - فرنسا - أسبانيا - البرتغال - بلجيكا - هولندا - لكسمبورج - النمسا - فنلندا - أيرلندا في المرحلة الأولى ، حيث نجحت هذه الدول في تحقيق المعايير السابقة (٢) ، أما إنجلترا والدنمارك والسويد واليونان فلم يوافقوا على دخول المرحلة الأولى (٣) .

(١) حيث جاء الميثاق ينص على ألا يكون العجز في الميزانية أزيد من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي فيما عدا لو كانت الدولة قد شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من ٢% ، كما يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وليسو أعضاء في اليورو أن يحافظوا على نسبة عجزهم لأقل من ٣% ، وقد خشيت بعض الدول أن التركيز على محاربة التضخم سوف يؤدي إلى إهمال قضايا النمو والتوظيف . كما وضع عقوبات كان من المفروض أن يتم تطبيقها على الدول التي تقوم بخرق الميثاق عن طريق اتباع سياسات تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية ، فالدولة التي قد تكون واجهت أحداثاً عارضة خرجت عن سيطرتها وأدى الأمر بها إلى زيادة العجز المالي لديها عن ٣% من الناتج المحلي هنا لا يطبق عليها عقوبة ، أما الدولة التي أدت سياساتها إلى انخفاض الناتج المحلي إلى ٠,٧٥% من الناتج المحلي عليها أن تتبّع إجراءات لمحاربة العجز المفرط وإلا تعرضت لعقوبة .

- انظر في هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي - الاتحاد الاقتصادي والنقدي - تاريخ الدخول ٣-٩-٢٠١٢ م .

- http://europa.eu/pol/emu/flipbook/en/files/economic_and_monetary_union_and_the_euro_en.pdf

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 249.

(٢) د. فاروق محمد الحمد ، مرجع سابق ، ص٤٣ - .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن إنجلترا ظلت متحفظة منذ بدايات الاقتراح لوضع عملة موحدة ، أما اليونان على الرغم من رغبتها في الدخول إلى منطقة اليورو إلا أن معدل التضخم لديها وصل إلى ٥,٢% ومعدل عجز الميزانية بالنسبة للناتج المحلي وصل إلى ٤% ومعدل الفائدة إلى ٩,٨% مما حال دون دخولها المرحلة الأولى .

- انظر في ذلك ، أ/ جابر محمد الجزائر ، د. سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص٥٣ - .

- Stephen George , the European Union 1992 and the Fear of Fortress Europe , Macmillan , London ,1996 , p.p,41,42.

وفى الأول من يناير عام ١٩٩٩م تم الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية الجديدة مع تثبيت أسعار صرف عملات الدول أعضاء منطقة اليورو بصورة نهائية وغير قابلة للتعديل وبدء إنشاء البنك المركزى الأوروبى باعتباره السلطة النقدية لهذا النظام .

كما تم الاتفاق على مواصلة التعامل بالعملات الوطنية جنباً إلى جنب مع اليورو حتى عام ٢٠٠٢م والذى انتهى العمل بها نهائياً خلال ستة أشهر الأولى لعام ٢٠٠٢م لتكتمل منطقة اليورو (Euro zone) ، والتي أصبحت تعادل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (١) ليصبح اليورو عملة تداول ورقية ومعنوية .

ومن هنا تم إحلال اليورو بدلا من الإيکو وتحدد سعر تبادله مع العملات الوطنية الأخرى مع طرحه للتداول فى الحياة اليومية وبدأ السحب التدريجى للعملات الوطنية بحيث أصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها منذ عام ٢٠٠٢م بانضمام (١٢) دولة إلى منطقة اليورو (Euro zone) (٢) ، وقد احترمت الدول الجديدة التى انضمت إلى الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٤م ، عام ٢٠٠٧م هامش $\pm 2,25\%$.

وقد تطلبت اتفاقية ماستريخت مراجعة الأوزان النسبية للعملات المشاركة فى العملة الموحدة كل خمس سنوات أو فى حالة تغيير الوزن النسبى لأحد العملات بنسبة ٢٥% ، أو فى حالة دخول أعضاء جدد إلى النظام النقدى الأوروبى وهو ما حدث بالفعل حيث عدلت الأوزان أكثر من مرة فى فترات عام ١٩٧٥م ، عام ١٩٨٢م ، عام ١٩٨٩م ، عام ١٩٩٥م (٣) .

وقد واجه واضعو الاتفاقية فى سبيل تحقيق إرساء عملة موحدة - العديد من الصعوبات والإشكاليات بعضها من جانب الدول الأعضاء حيث إن وجود عملة موحدة واستبدالها بالعملات الوطنية فى جميع المعاملات التجارية سببت عدداً من المشكلات الحيوية فى ظل عدم توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء .

وقد واجهت الاتفاقية إشكالية سحب الإيکو من السوق الأوروبى حيث كان للإيکو قبول عام فى السوق الأوروبى نظراً لاعتباره مؤشراً عن الأداء الاقتصادى لدول السوق ، كما أنه كان محل قبول لدى الأفراد فى كونه متمتعاً بالاستقرار مقارنة بالعملات الأوروبية الأخرى .

(١) د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥١ - .

(٢) صدر اليورو متخذاً شكلين : الأول شكل العملة الورقية التى تحمل توقعيات محافظ البنك المركزى الأوروبى وطُرحت بسبع فئات مختلفة ، وشكل مسكوكات معدنية وهى عملات مساعدة ولازمة للتداول ، كما يوجد شكل اليورو الحسابى للقيام بعمليات الدفع والسداد الالكترونى .
- انظر ، د. محسن أحمد الخضيرى ، مرجع سابق ، ص ١١١ ، ١١٢ - .

(٣) انظر ، أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ - .

وفى ٢٥ مارس عام ٢٠١١م اعتمد المجلس الأوروبي قرار رقم (٢٠١١/١٩٩) ، والذي نص على اضافة نص جديد لمعاهدة ليشبونة بمقتضاه يجوز للدول الأعضاء فى اليورو أن تؤسس آلية للاستقرار يتم تفعيلها للحافظ على استقرار اليورو فى المنطقة .

ولذلك ابرمت دول منطقة اليورو اتفاقية لارساء آلية الاستقرار الأوروبي عام ٢٠١٢م (١) .

- الآليات الهيكلية لإدارة وتطبيق العملة الأوروبية الموحدة :-

وضعت اتفاقية ماستريخت عددا من الآليات الهيكلية التى قامت بالتمهيد لإصدار عملة موحدة وأشرفت على تداول هذه العملة بعد إصدارها من أجل تحقيق الاستقرار المالى لمنطقة العملة وتجنب اهتزازها أو أن تصاب بأزمة كما حدث فى الأنظمة النقدية الأوروبية سالفة الذكر ، وهذه الآليات هى :

١- مؤسسة النقد الأوروبية :- (٢) European Monetary Institute (EMI)

نص على إنشاء هذه المؤسسة فى المرحلة الثانية من مراحل إصدار العملة الأوروبية الموحدة فى عام ١٩٩٤م وفقا للمراحل الثلاث التى نصت عليها اتفاقية ماستريخت .

واتخذت هذه المؤسسة مقرا لها فى فرانكفورت بألمانيا وكانت مهمتها تنسيقية من أجل ضمان استقرار الصرف .

كما مهدت الطريق أمام إصدار العملة الموحدة ، حيث قامت بإصدار التقارير إلى الدول من أجل تقديم النصيحة لها لاتخاذ سياسات نقدية معينة والاهتمام بوضع السياسات النقدية والمالية لكافة البلدان التى ترغب فى المشاركة فى الوحدة النقدية الذى ينطبق عليهم المعايير والاشتراطات المنصوص عليها فى الاتفاقية من أجل تنسيق تلك السياسات حتى تتأى بها بعيدا عن الاختلاف والازدواجية التى تعتبر أكبر العوائق أمام إصدار عملة موحدة ، كما قامت بتحديد القواعد المنظمة لعمليات النظام الأوروبي للبنوك المركزية .

(١) اوضحت محكمة العدل الأوروبية فى حكما لها عام ٢٠١٢م (C-370/12) أن الهدف من ابرام معاهدة تأسيس آلية الاستقرار الأوروبي هو ادارة الأزمات المالية التى قد تنشأ مستقبلا ، وبالتالي فإن هذه المعاهدة تعد جزءا من السياسة الاقتصادية الأوروبية وليست السياسة المالية .

- انظر ، التقرير السنوى لمحكمة العدل الأوروبية لعام ٢٠١٢م ، ص٤٩- ، تاريخ الدخول ١٦-٧-٢٠١٣م .
- <http://www.curia.europa.eu>

(٢) انظر فى ذلك ، أ. أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص١٣٧، ١٣٨- .

وقد انتهى عمل هذه المؤسسة في عام ١٩٩٨م بإنشاء البنك المركزي الأوروبي ، واعتبر دورها استشارياً ، حيث قامت بإصدار التوصيات إلى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في حالة التوصل إلى توافق في الآراء .

أما في حالة عدم التوصل إلى هذا التوافق فإنها تقوم بإعداد قائمة من الخيارات التي تحدد بها أهم القضايا والتي يختار البنك المركزي الأوروبي منها وهو ما يعنى أن هذه المؤسسة تسهل عمل البنك المركزي الأوروبي الذي يقوم بإصدار عملة موحدة (١) .

٢- البنك المركزي الأوروبي :- European Central Bank (ECB)

يرى اتجاه غالب أن البنك المركزي الأوروبي جاء متأثراً بالنموذج الألماني ، وهو ما ظهر عندما تم تحليل النظام القانوني للبنك المركزي الأوروبي وفقاً لاتفاقية ماستريخت حيث كان البنك الألماني يأخذ بنظام استقرار الأسعار واستقلاله سياسياً عن الحكومة .

وكانت قراراته المتخذة والمتعلقة بسعر الفائدة تأخذ دون تدخل من أى سلطة سياسية فى الدولة ، وهو ما أخذت به اتفاقية ماستريخت ليكون النظام العام للبنك المركزي الأوروبي (٢) .

وقد نص على إنشاء البنك المركزي الأوروبي فى المرحلة الثالثة من مراحل إصدار العملة الأوروبية الموحدة ، والتي بدأت منذ نهاية عام ١٩٩٨م ، حيث أنشئ البنك فى نفس العام وجاء محل مؤسسة النقد الأوروبية بعد أن أدت دورها الاستشارى والتنسيقى .

(١) قامت هذه المؤسسة بدور رقابى تمثل فى : مراقبة ورصد أداء النظام النقدر الأوروبى ، وتسهيل استخدام الإيكو ، كما قامت المؤسسة بالفعل بتحقيق قدر كبير من التوافق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء ، ونجحت فى تجسيد الإطار العام للسياسات ، وخلقت مناخاً من الشفافية بشأن إتمام الوحدة النقدية الأوروبية .
- انظر فى هذه المعلومات :

- أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق، ص١٣٨ -
- Stefan collignon , peter bofinger , op.cit , p.153.

(٢) انظر ،

- Paul De Grauwe , Economics of monetary Union , sixth Edition , New York , Oxford , university press , 2005 , p.164.

- كذلك : انظر حكم محكمة العدل الأوروبية فى شأن الهدف من استقلال البنك المركزي الأوروبي
(ECJ,C-11/00) .

- Tony Storey , Chris Turner , Op.cit , p.465.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا البنك على النحو التالي : (١)

١- الحفاظ على استقرار الأسعار : وقد تبنى البنك المركزي الأوروبي في سبيل ذلك سياستين : الأولى القيمة المرجعية للسياسة النقدية ، الثانية مستوى التضخم ٢% أو أقل على المدى المتوسط . وقد قام مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي عام ٢٠٠٣م بتوضيح أن هدف البنك هو الحفاظ على انخفاض التضخم بنسبة ٢% على المدى المتوسط .

٢- دعم وتقوية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وقام مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي بوضع أسعار الفائدة .

٣- الإشراف على النظام النقدي الأوروبي وتولى عملية التحويل الأجنبية .

٤- تحديد الدور والهيكل التنظيمي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية .

٥- تشجيع ومساندة المدفوعات .

٦- تولى وإدارة الاحتياطي الأجنبي الرسمي للدول الأعضاء .

٧- المساهمة في تحقيق حسن سير السياسات التي تتبعها السلطات المختصة فيما يتعلق بالمراقبة الدقيقة لمؤسسات الائتمان واستقرار الأنظمة النقدية .

ومن خلال ما سبق تبين أن البنك المركزي الأوروبي يعمل على استقرار قيمة اليورو خارجيا وداخليا من خلال اتباع سياسات اقتصادية وقائية مع التأكد من صحة وسلامة عوامل السياسة النقدية العامة لدول الاتحاد .

ومن ثم فهو يضمن حسن سير العمل في الاتحاد الاقتصادي والنقدي من خلال إدارة النظام الأوروبي للبنوك المركزية .

كما يعتبر هدفه الأساسي هو الحفاظ على استقرار الأسعار من خلال تحديده للسياسة النقدية للاتحاد .

(١) انظر في هذه المهام :

- أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمي ، مرجع سابق ، ص١٣٨ ، ١٣٩- .

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 240.

- Paul De Grauwe , op.cit , p.p181,183.

ويتكون الهيكل الإداري للبنك من مجلسين أحدهما مجلس تنفيذي والآخر مجلس للمحافظين (١) .

وقد واجه البنك منذ نشأته العديد من الصعوبات تمثلت في تعيين رئيس للبنك والذي صاحبه الكثير من الجدل ، ومدى استقلالية البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الدول الأعضاء في منطقة اليورو .

وقد نصت اتفاقية ماستريخت على استقلال البنك المركزي الأوروبي سواء في مواجهة الدول الأعضاء في منطقة اليورو أو سواء في مواجهة مؤسسات الاتحاد الأوروبي وذلك في نص المادة (١٠٧) ، والتي تنص على عدم إصدار أى تعليمات للبنك من أى مؤسسة أو جهاز في الجماعة أو في أى دولة عضو .

كما يمنع على البنك وفقا لنص المادة (١٠١) إقراض سلطات وطنية ، إقليمية أو محلية أو عامة أو لمؤسسات الجماعة أو الأجهزة .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إضافة النظام الأساسي للبنك المركزي الأوروبي ، والنظام الأوروبي للبنوك المركزية لاتفاقية الاتحاد الأوروبي في بروتوكول ملحق بالاتفاقية ، ولا يجوز تعديله إلا بإجماع الدول الأعضاء في الاتحاد جميعا وليس فقط دول منطقة اليورو وهو ما جعل هذا النظام محصنا من تدخل أى دولة في أعماله وسياساته في منطقة اليورو .

ولكن أخذ على هذا النظام عدم وجود آلية لمراقبة أداء عمل البنك المركزي في تحقيقه لاستقرار الأسعار .

(١) يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس (رئيس مجلس إدارة البنك) ونائبه وأربعة أعضاء آخرين يختارون من بين أصحاب الخبرات باتفاق مشترك بين حكومات الدول الأعضاء ، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي ومحافظ البنك المركزي الأوروبي بشرط أن يكونوا من حملة جنسيات الدول الأعضاء في الاتحاد وتكون مدة عضويتهم خمس سنوات غير قابلة للتجديد ، ويتم تعيين أعضاء هذا المجلس من جانب المجلس الأوروبي ، ويقوم المجلس التنفيذي بتنفيذ السياسة النقدية على النحو المحدد من جانب مجلس المحافظين ، أما مجلس المحافظين فيتكون من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية الوطنية للدول المشاركة في منطقة العملة الموحدة ويعتبر هو جهاز صنع القرار للبنك المركزي الأوروبي ومسئولا عن اعتماد المبادئ التوجيهية والقرارات اللازمة لتحقيق مهام البنك المركزي الأوروبي . كما توجد جمعية عمومية تتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الوطنية للاتحاد الأوروبي ، وتعتبر الجمعية هيئة صنع القرار الثالث للبنك المركزي الأوروبي ، ولها مهام استشارية تقدمها للبنك المركزي الأوروبي ومسئولة عن جمع المعلومات وإعداد الإحصاءات ورفع التقارير .

- د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - .

وبالتالى عدم وجود آلية لتوقيع الجزاءات عليه فى حالة عدم تطبيقه للتفويض الذى منحتة إياه اتفاقية ماستريخت وهو ما عد مشكلة فى تطوير أداء عمل هذا البنك (١) .

- اختصاصات البنك المركزى :-

أ- يهدف البنك إلى ثبات سعر اليورو واستقراره والدفاع عن السياسات الاقتصادية العامة فى الاتحاد ، ويختص وحده بالموافقة على طباعة اليورو ، كما يمكن استشارته فى أى عمل قانونى اتحادى أو لائحة وطنية تصدر فى أى مجال يدخل فى اختصاصاته ، ويحق له أن يصدر آراء وتوصيات فى هذا الشأن ، كما يحق له إصدار اللوائح أو قرارات فى مجال اختصاصه (٢) .

ب- يقوم البنك المركزى بالإشراف على البنوك المركزية الوطنية فى الاتحاد للتأكد من قيامهم بأداء التزاماتهم ، كما يقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق أحكام محكمة العدل الأوروبية فى حالة مخالفة إحدى الدول للالتزامات المقررة عليهم (٣) .

وقد قام البنك المركزى الأوروبى وفقا لاستراتيجية وضعت عام ٢٠٠٣م (٤) بوضع سياسة موحدة لسعر الفائدة مستخدما أدوات من عمليات السوق المفتوحة وتسهيلات ثابتة وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطى للعملة الموحدة .

(١) انظر ،

- Paul De Grauwe , op.cit , pp. 176,179.

- وقد اشار إلى أن ضعف آلية محاسبة البنك المركزى الأوروبى ترجع إلى سببين :

أ- غياب مؤسسات سياسية قوية فى أوروبا لديها القدرة على فرض رقابة على أداء هذا البنك .

ب- عدم وضوح اتفاقية ماستريخت فى تحديد أهداف البنك المركزى الأوروبى .

- من الموقع الإلكتروني الرسمى للاتحاد الأوروبى - الاتحاد الاقتصادي والنقدي - تاريخ الدخول ١٤-٦-٢٠١٢م.

- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/institutional_and_economic_framework-

(٢) د. أبو الخير أحمد عطية عمر ، النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبى ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٣) انظر ،

- Koen Lenaerts and Piet Van Nuffel , and others , op.cit , p.465.

(٤) وضعت هذه الاستراتيجية من أجل تدعيم نظام اليورو ، وبناء عليه أصبح نظام اليورو يقوم على التحليل الاقتصادى لمنطقة اليورو ،والذى يهدف على المدى القصير إلى المتوسط الاهتمام بالنمو والتوظيف والأسعار ومعدلات الصرف ... إلخ ، والتحليل النقدي الذى يهدف على المستوى المتوسط إلى الطويل الاعتماد على المجاميع النقدية .

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 241.

ونتيجة لسعي الاتحاد الأوروبي لضم الدول الأوروبية الجديدة عام ٢٠٠٤م فقد تطلب ذلك ضرورة إعادة هيكلة البنك المركزي الأوروبي لمواجهة التحديات الجديدة التي تمثلت في تكوين الدول الصغرى في الاتحاد لتحالف من أجل التغلب على مقترحات مجلس البنك المركزي الأوروبي لتحقيق مصالحها (١) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشكلة لم تكن هي الوحيدة التي واجهت الدول الجدد في عضوية الاتحاد بل واجه الاتحاد مشكلة أخرى ألا وهي اشتراك هذه الدول في مجلس المحافظين ، وصعوبة اتخاذ القرار في مواجهتهم في ظل تباعد مستوياتهم الاقتصادية .

كل هذه المشكلات والأزمات المالية التي اعترت بعض الدول الأوروبية بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م ، وفي إطار السعي لحماية اقتصاد القارة الأوروبية من التعرض لهزات اقتصادية (٢) .

ومن أجل الحفاظ على مكانة اليورو بين العملات الدولية فقد وافق وزراء الاتحاد الأوروبي بالإجماع في ١٧ نوفمبر عام ٢٠١١م على خطة لإنشاء ثلاث هيئات رقابية جديدة في يناير عام ٢٠١١م على البنوك وشركات التأمين والأسواق لتصحيح الاختلالات الناجمة عن الأزمة المالية .

كما وافق الوزراء على تكوين مجلس أوروبي جديد لتقييم المخاطر يستضيفه البنك المركزي الأوروبي لرصد المخاطر الأوسع نطاقا ومنعها من التحول لضرب استقرار الأسعار في دول الاتحاد (٣) .

(١) توصل مجلس المحافظين للبنك المركزي الأوروبي في ديسمبر عام ٢٠٠٢م إلى اتفاق حول حل هذه المشكلة تمثل في الآتي :

- أصبح عدد المحافظين الذين لهم الحق في التصويت (١٥) عضوا ، أما أعضاء المجلس التنفيذي فسوف يحتفظون بحقوقهم التصويتية .

- يمارس المحافظون حقوقهم التصويتية بالتناوب ، حيث تكون المشاركة في التصويت بحسب حجم أو مساحة الدولة التابع لها هذا المحافظ . وقد تبنى هذا الاقتراح رؤساء الدول بالإجماع في مارس عام ٢٠٠٣م .

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي - الاتحاد الاقتصادي والنقدي - تاريخ الدخول ٢٠١٢-٧-٢م .

- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/institutional_and_economic_framework-

(٢) انظر ، د. فاروق محمد الحمد ، مرجع سابق ، ص ٦١، ٦٢ .

(٣) انظر

- Paul De Grauwe , op.cit , p. 189.

- كذلك في هذه المعلومات في الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي ، تاريخ الدخول ٢٠١٢-٧-٢٥م .

- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/

٣- النظام الأوروبي للبنوك المركزية :-

European System Of Central Banks (E.S.C.B)

نصت المادة (١٠٥) من اتفاقية ماستريخت على إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية من خلال نصها على أن هدف هذا النظام هو العمل على استقرار الأسعار (١) وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد وفقاً للمبادئ التي أشارت إليها المادة الثالثة من الاتفاقية ، وهى مبادئ اقتصاد السوق المفتوح ، المنافسة الحرة ، التخصيص الفعال والأمثل للموارد .

وقد حددت أهداف هذا النظام وفقاً لنص المادة (٢/١٠٥) وهى : (٢)

أ- تحديد وتطبيق السياسة النقدية الخاصة بالجماعة .

ب- التحكم والسيطرة على الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء .

ج- تدعيم سياسات موازين المدفوعات بما يخدم الأهداف التنموية .

د- القيام بعمليات تنفيذ صرف العملات الأجنبية .

ويتكون هذا النظام وفقاً لنص المادة (٢٤٥) مكرر ليشبوننة ونصوص البرتوكول الإضافي لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والخاصة بهذا النظام من البنك المركزى الأوروبي (ECB) والبنوك المركزية الوطنية (NCB) لجميع الدول الأعضاء فى الاتحاد والذين بلغوا (١٨) بنكاً مركزياً وطنياً بعدد ١٨ دولة عضواً فى اليورو .

وقد أطلق على هذا النظام العديد من المسميات منها نظام اليورو (Euro system) وهو مصطلح يشير إلى البنوك الوطنية للدول الأعضاء والبنك المركزى الأوروبي .

أما البنوك المركزية الوطنية للدول غير الأعضاء فى منطقة اليورو فلهم وضع خاص فى هذا النظام ، حيث لا يشتركون فى عملية اتخاذ القرار بشأن اليورو (٣) .

(١) عرف النظام الأوروبي للبنوك المركزية المقصود بنظام استقرار الأسعار وهى : الزيادة السنوية لأقل من ٢% لأحدث مؤشر متناسق مع أسعار المستهلك .

- انظر

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.485.

(٢) انظر

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.485.

(٣) انظر ، د. أبو الخير أحمد عطية عمر ، النظام المؤسس للإتحاد الأوروبي ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

- Koen Lenaerts and Piet Van Nuffel , and others , op.cit , p.464.

ومن ظاهر هذا التشكيل فإنه يبين السماح بعدم مركزية هذا النظام نظرا لاشتراك أكثر من جهة فيه ، ولكن واضعى معاهدة الاتحاد الأوروبي أرادوا غير ذلك لضمان فاعلية السياسة النقدية الأوروبية .

فقد رأوا أن يتم إدارة هذه السياسة بطريقة مركزية عن طريق توجيهات تصدر من قرارات البنك المركزى الأوروبي وفقا لنص المادة (٣/١٠٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي ، وكذلك نص المادة (٣/١٤) من البروتوكول الإضافى (١) .

إذا يعتبر البنك المركزى الأوروبي هو صاحب التعليمات والقرارات الصادرة فى إطار النظام النقدى الأوروبي ، والتي يجب على البنوك اتباع تلك التعليمات وعدم الخروج عنها فى إطار هذا النظام .

ويباشر البنك المركزى الأوروبي والبنوك المركزية فى الدول الأعضاء اختصاصاتهم فى استقلال كامل ، وهو ما أكدته نص المادة (١٠٨) من معاهدة الجماعة الأوروبية .

ولا يتمتع هذا النظام بالشخصية القانونية داخل مؤسسات الاتحاد النقدى الأوروبي ، ويتكون إداريا من : مجلس محافظين (٢) ، ومجلس تنفيذى للبنك المركزى الأوروبي (٣) .

(١) انظر ،

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 239.

- كذلك أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمى ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ - .

(٢) يعتبر مجلس المحافظين المختص باتخاذ القرار ، حيث يعد هيئة لصناعة القرار فى منطقة اليورو فهو يقوم بصياغة السياسات النقدية ، ويتخذ القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة والمتطلبات الاحتياطية وتوفير السيولة داخل النظام .

- Paul De Grauwe , op.cit , p.181.

(٣) يتضمن المجلس التنفيذى ، ستة أعضاء و١٨ من محافظى البنوك المركزية الوطنية . ويجتمع هذا المجلس كل أسبوعين فى فرانكفورت ويتخذ قراراته بناء على أن لكل دولة صوتاً واحداً ، وعقب توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى كانت هناك ضرورة لإصلاح طريقة اتخاذ القرار فى المجلس التنفيذى ولذلك فى عام ٢٠٠٣م وافق المجلس الأوروبى على هذا التعديل ، حيث جعل عدد محافظى البنوك المركزية الوطنية الذين لهم حق التصويت يقتصر عددهم على خمسة عشر كحد أقصى ، أما الأعضاء الست فى المجلس التنفيذى سوف يحافظون على حق تصويت دائم ، أما محافظو البنوك المركزية الوطنية سوف يكون تصويتهم على أساس تناوب النظام ، حيث قسمت الدول على أساس الحجم والناتج المحلى الإجمالى وحصتهم فى أصول المؤسسات المالية النقدية وبناء على ذلك فإن الدول الكبرى سوف يكون لهم الحق فى التصويت فى أكثر الأحيان . ويقوم المجلس التنفيذى بتطبيق قرارات السياسة النقدية التى صدرت عن مجلس المحافظين وعادة ما تضمن إصدار تعليمات إلى البنوك المركزية الوطنية ، كما يقوم بوضع أجندة اجتماعات لمجلس المحافظين لذلك يقال أن له دورا فى عملية صنع القرارات فى مجلس المحافظين .

- انظر فى ذلك ،

- Susan Senior Nello , op.cit , p.p 239,240.

وقد وصف هذا النظام بأنه يتسم باللامركزية فى البناء الهيكلى لتطبيق القرارات ، حيث تقوم البنوك المركزية الوطنية بالمشاركة على نحو كامل فى عملية اتخاذ القرار داخل مجلس المحافظين ، ثم يتم تطبيق قرار مجلس المحافظين من جانب البنك المركزى الأوروبى ، ثم تقوم البنوك المركزية الوطنية بتحمل تنفيذ هذه القرارات فى أسواقهم المالية الوطنية (١) .

(١) انظر ،

- Paul De Grauwe , op.cit , p.p 182,183.

المبحث الثانى

أثر توحيد العملة الأوروبية على النظام الاقتصادى العالمى

أثار اليورو منذ انطلاقه - العديد من المخاوف والتساؤلات التى دارت حول مدى قدره هذه العملة فى أن تأخذ مكانتها الدولية بين باقى العملات الدولية مثل الدولار والين ، وأيضاً مدى قدرتها على مواجهة الأزمات النقدية ، وذلك فى ظل خوف الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان الدولار لسيادته كعملة دولية فى أسواق المال العالمية .

حيث جاء اليورو ليحدد علاقات الاتحاد الأوروبى داخليا وخارجيا ، وهو ما يعنى أن أى انخفاض فى قيمته سوف يصيب اقتصاديات هذا الاتحاد بالشلل الاقتصادى فهو عملة واحدة لعدد الدول الأعضاء فى منطقة اليورو وبديلا عن عملاتهم الوطنية ، ولذلك قيل إن الدول التى كانت عملاتها ضعيفة سوف تكون أكثر الدول استفادة من تلك التى كانت عملاتها تتمتع بالقوة مثل المارك الألمانى .

وبصدور اليورو أصبح النظام النقدى العالمى هو نظام ثلاثى يتكون من الدولار الأمريكى ، اليورو الأوروبى والين اليابانى (١) .

وجاء اليورو كأداة نقدية ومالية لتقليص التفاوت فى السياسات الأوروبية ، وخفض أسعار الفائدة مما أدى إلى إحداث تقارب وثيق بين سياسات الاتحاد الأوروبى .

كما أدى إلى تحقيق الاستقرار السياسى داخل الاتحاد ، حيث حفز على العمل بسياسة خارجية مشتركة وذلك لقيامه بتقوية المصالح المشتركة بين دول الاتحاد ، وحول الاتحاد إلى كيان اقتصادى واحد قوى ومتماسك ومنافس قوى بين التكتلات الاقتصادية العملاقة .

وقد اعتبر اليورو هو الرافع للحواجز بين دول الاتحاد وجعله فضاء واحد مفتوح مما سهل الكثير من الإجراءات فى مختلف الجوانب الاقتصادية ، حيث عمل على تسهيل عملية التبادل التجارى بين دول الاتحاد ، حيث أصبحت المبادلات التجارية وعمليات التحويل تسير بشكل أكثر سرعة وأكثر ثقة ومع الحفاظ على استقرار أسعار الصرف .

(١) انظر فى هذه المعلومات ، د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥٧، ٥٨ .

كما تم تقليص التباين في أسعار السلع والخدمات بين دول الأعضاء مما عمل على زيادة المنافسة داخل السوق وخفضت التكاليف والأسعار وزادت الاستثمارات طويلة الأجل ، مما أدى إلى تقليص مخاطر تقلبات أسعار الصرف (١) .

ومن ثم أصبح اليورو يمثل سوقاً نقدية واحدة للاتحاد الأوروبي يتمتع بالسيولة والقدرة على المنافسة ليس فقط في السوق الأوروبي وإنما في السوق العالمي فأصبحت له مكانة بين العملات الدولية خاصة بعد إطلاق سندات اليورو وتحويل السندات المقومة بالإيكو والعملات الوطنية إلى اليورو ، مما أدى إلى اتجاه الدول للتعامل به في معاملاتهم الدولية لدرجة أنه في بعض الأوقات كانت الدول تفضل التعامل به بدلاً من الدولار (٢) . ومن هنا أصبح اليورو هو الوسيلة والأداة القوية لتوحيد أوروبا اقتصادياً وسياسياً .

وقد أعطى اليورو للمراكز المالية الأوروبية مثل : باريس - فرانكفورت مزيداً من العمق والانتساع مع وزيادة تكامل واندماج المؤسسات المصرفية الأوروبية لتكوين سوق مالي مصرفي موحد مع زيادة الاندماج بين الشركات والمؤسسات في دول الاتحاد ، وتمكين الصناعات الأوروبية من التوسع في السوق الأوروبي وزيادة لحركة رؤوس الأموال داخل الاتحاد

كل ذلك أدى إلى زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي داخل الاتحاد ، حيث قام اليورو بجعل دول الاتحاد الأوروبي منطقة خصبة للاستثمار والسياحة فالعاملات باليورو أدت إلى الاستفادة من فقدان عملات التحويل وفوارق الأسعار بين العملات (٣) .

كما أن دخول معظم دول الاتحاد في عضوية اليورو أدى إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة لتلك الاقتصاديات من أجل خلق ظروف ملائمة لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو من المنافسة الإيجابية وهو أمر جيد للمستهلك وانخفاض معدلات التضخم وانخفاض عجز الموازنة العامة لدول الاتحاد .

(١) د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - .

- Michael artis , axel Weber , the Euro – a challenge and opportunity for financial markets , first edition , Rutledge , London and new York , 2000, p.16 .

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه عندما بدأ طرح اليورو عام ١٩٩٩م كان منافساً ضعيفاً للعملة الدولار ، حيث بلغ سعر صرفه وقتها حوالي ١,١٨ دولار ، ثم انخفض في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠م إلى ٨٢ سنتاً وظل ضعيفاً بعد ذلك ولمدة عامين ، ثم استجمع ثقة المستثمرين وانطلق ليتخطى الدولار ليصل في عام ٢٠٠٩م نحو ١,٦ دولار ، وأصبح يأخذ المكانة الثانية للعملة العالمية من حيث احتياطات العملات في العالم . ويمثل اليورو في حجم المعاملات اليومية لمواطني الاتحاد حوالي ٦٠% من مجموع معاملاتهم ، كما تقوم البنوك العالمية بتقديم قروض كبيرة مقومة باليورو ويعتبر اليورو العملة الثانية الأكثر تداولاً في أسواق صرف العملات الأجنبية .

- أ/ رمزي محمود ، الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام ، (الإسكندرية : دار الفكر العربي ، عام ٢٠١٢م) ، ص ١٥٩ - .

(٣) انظر في ذلك ، د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - .

كما عمل اليورو على تجنب الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية ، وذلك عن طريق سياسة النقد الموحد وأسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي حدده البنك المركزي الأوروبي لدول الاتحاد بغرض تكافؤ الفرص واتساع السوق (١) .

ويسعى البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية للعمل معا من أجل إنشاء منطقة واحدة للمدفوعات باليورو لتوسيع نطاق فوائد المدفوعات وجعلها أكثر كفاءة وأقل تكلفة ، ومعنى ذلك أن اليورو يمثل إلى حد كبير قيда على الدول الأعضاء من حيث ضرورة تحركهم بشكل جماعي في مجال السياسة النقدية وليس وفقا لمصلحة خاصة لدولة واحدة .

ولليورو أثر كبير على الاقتصاد العالمي لما يمثله من كيان موحد لاقتصاديات الدول الأعضاء فيه ككتلة واحدة والتي تعادل في الحجم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما إنه يعد ثاني أكبر احتياطي لل عملات بعد الدولار.

كما يعد الاتحاد أكبر شريك تجارى عالمي للدول النامية خاصة في ظل اتفاقات الشراكة التي اعتمدت على اليورو مما أثر على مكانة هذه العملة في الاقتصاد العالمي ، حيث أصبح الطلب عليه يزداد يوماً بعد يوم في سوق الصرف الدولية حيث أصبح ٣٠% من صادرات العالم تتم باليورو .

كما أن كل التجارة البينية للاتحاد الأوروبي مسعرة باليورو أى ما يعادل ٦٠% من التجارة الخارجية لدول الاتحاد (٢) ، وأصبح اليورو عملة دفع وتسعير واحتياطي دولي بسبب استقرار قيمته مما جعله وسيلة للقروض والمنح وهو ما دفع الكثيرين إلى زيادة نسب الاحتياطي فيه تجنباً لمتغيرات انخفاض سعر صرف الدولار وقامت الدول الأوروبية ببيع جزء كبير من احتياطياتها بالدولار مما أدى إلى انخفاض قيمته (٣) .

(١) انظر د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٦٠ - .

(٢) وفقاً لتقرير البنك المركزي الأوروبي عام ٢٠٠٧م سجل اليورو كعملة للتبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نسبة ٥٠% بالنسبة للصادرات و ٣٠% للواردات لعام ٢٠٠٦م ، كما أشار التقرير إلى أن نصيب اليورو كاحتياطي نقدي وصل إلى ٢٥,٨% عام ٢٠٠٦م .

- Susan Senior Nello , op.cit , p.251 .

(٣) انظر أ/ أحمد عبد العليم رزق العجمي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، ٥٨ - .

حيث رأى المؤلف أنه لو قامت الدول المصدرة للنقد بالاعتماد على اليورو كاحتياطي نقدي سوف يؤدي إلى عدم استطاعة الولايات المتحدة تسديد كل ديونها ومدفوعتها الخارجية بعملة الدولار مما سوف يجعلها تواجه مشكلة تمويل كبيرة .

وقد استطاع اليورو تعزيز قوته في أسواق الصرف حتى حقق التكافؤ مع الدولار ثم تجاوزه في بعض الأحيان ليصل إلى سعر صرف يعادل ١,٣ دولار لليورو الواحد مع بداية ٢٠٠٥م (١).

كل هذه العوامل وغيرها جعلت اليورو عملة عالمية قادرة على تكوين احتياطات دولية منها وعملة ادخار ومبادلات ووحدة حسابية ومقياس للقيمة للأسواق العالمية .

- بالنسبة لوضع الدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو :

نظرا لعدم انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اليورو فكان لابد من وضع آلية خاصة للدول غير الأعضاء في المنطقة حتى يتم تسهيل تعامل عملاتهم الوطنية مع اليورو كعملة داخلية وخارجية .

وقد جاء وضع هذه الآلية انطلاقا من التزام الاتحاد الأوروبي بتنسيق سياساته الاقتصادية عن طريق رصد ، ومراقبة الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد ، ووضع برامج للتقارب الوطني ، ووضع مبادئ توجيهية واسعة ومتعددة الأطراف لتقييم مدى انسجام سياسات الاتحاد والدول الأعضاء فيها مع المبادئ التوجيهية لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجملها (٢) .

(١) وقد أرجع تحقيق اليورو للتكافؤ مع الدولار إلى عدة أمور منها : انهيار أسواق الأموال العالمية في البورصات خاصة بورصة نيويورك الأمر الذي أدى إلى دفع الاستثمار للتوجة نحو منطقة اليورو بعدما كانت صناديق الاستثمار تتجه نحو الولايات المتحدة ، زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح اليورو بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي إلى نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر عام ٢٠٠٢م مما جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة اليورو .

- انظر ، د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص٤٥- .

تجدر الإشارة إلى أن من أسباب استقرار عملة اليورو وبالتالي ثقة المتعاملين به- هو انخفاض معدلات التضخم في المنطقة ، حيث وصلت إلى ١,٣% عام ١٩٩٧م ، بجانب توافر أسواق مالية متحررة وواسعة وعميقة في الاتحاد مما أدى إلى زيادة الاستثمارات العالمية وزيادة الطلب على العملة الأوروبية خاصة بعد إعادة هيكلة النظام المصرفي الأوروبي واستحداث أدوات مالية جديدة في دول القارة الأوروبية وخارجها .

- انظر

- Peter HQwells and Keitn Bain , op.cit , p.472.

(٢) في عام ١٩٩٧م صدر إعلان أمستردام والذي حدد فيه مركز الدول الجدد في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بآلية سعر الصرف ، حيث جعل المشاركة في هذه الآلية اختياريا للدول الأعضاء خارج اليورو مع جواز أن تشارك هذه الدول في وقت لاحق في منطقة اليورو . وهذا يعني أن دخول منطقة اليورو من الدول الأعضاء الجدد سيكون من خلال هذه الآلية وتكون للدول خارج اليورو سياستها النقدية الخاصة بها .

- انظر

- Susan Senior Nello , op.cit , p. 238.

ولذلك تم وضع آلية سعر صرف جديدة سميت بآلية سعر الصرف الثانية (ERM2) لربط عملات الدول غير الأعضاء في اليورو بعملة اليورو .

وقد اعتبرت هذه الآلية استمرار للآلية الأولى ، حيث تم تحديد المعدلات المركزية للتحويل إلى اليورو مع التزام الدول الأعضاء ببقاء عملاتها عند هامش تذبذب $\pm 1\%$.

وقد بدأت هذه الآلية في العمل منذ الأول من يناير عام ١٩٩٩م ، وشاركت فيها اليونان والدنمارك واحتفظت بعملتها ضمن نطاق ضيق عند نسبة $\pm 2,2\%$ ، كما شاركت بريطانيا والسويد بناء على ضغط البنك المركزي الأوروبي (١) .

أما ليتوانيا ، استونيا ، سلوفانيا والمنضمين عام ٢٠٠٤م فقد حافظت ليتوانيا واستونيا على نطاق العملة عند المستوى الضيق ، أما مالطا فقد حافظت على عملتها عند المعدل المركزي (٢) .

وتفرض آلية سعر الصرف الجديدة التزاما على الدول الأعضاء بها بأن يكون لديهم معدلات تضخم مماثلة للدول الأعضاء في منطقة اليورو .

وعلى الرغم من عدم تحقيق اليونان للمعايير التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت وهو ألا يتجاوز معدل تضخمها عن $1,5\%$ ، فقد انضمت رغما عن ذلك عام ٢٠٠١م (٣) إلى منطقة اليورو مما أثر سلبا على هذه المنطقة وبما تمر به الآن من أزمة مالية وهي أزمة اليورو ٢٠١٢م ، والتي الفت بداعتها على عدد من الدول الأوروبية داخل منطقة اليورو .

(١) تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا كانت متخوفة من الدخول في آلية سعر الصرف لفقدائها بعض من الذاتية في وضع سياستها المالية .

- Francesco Giordano and Sharda Persaud , the Political Economy of Monetary Union , London and New York , Routledge , 1998 , p.161.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الدول الأوروبية الجديدة من وسط وشرق أوروبا واجهت صعوبات كبيرة من أجل تحقيق متطلبات اتفاقية ماستريخت لتوفيق أوضاعهم في ظل تطبيق قانون الاتحاد .

- انظر

- John Van Oudenaren , op.cit , p.218.

- من الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي ، تاريخ الدخول ١٤-٦-٢٠١٢م .

- [http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/ERM II](http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs/ERM_II)

(٣) انظر

- Richard Baldwin and Charles Wyplosz , op.cit, p.p. 483 , 484.

- آثار اليورو على المنطقة العربية :

عندما تم إصدار اليورو كعملة وطنية ودولية انخفض الاعتماد الأوروبي على الدولار وبما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكاً تجارياً هاماً للدول العربية ، فقد انتقلت هذه التبعية إلى الدول العربية أيضاً والتي تتبع نظم الصرف القائمة على أسلوب التثبيت والسعر المركزي وعمله التدخل التي تتركز على الدولار .

وعلى الرغم من تقليل دور الدولار في السنوات الأخيرة ، إلا أنه يبقى هو أكثر العملات استعمالاً في المعاملات التجارية خاصة لدى الدول العربية وأكثر العملات التي يتم بها التثبيت في الدول النامية وأكثر العملات استخداماً كاحتياطي لدى هذه الدول (١) .

وعند إصدار اليورو وطرحه كعملة في المعاملات التجارية الدولية نظرت الدول العربية إليه على اعتبار أنه بديل للدولار وللد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المعاملات التجارية الدولية ، وبدأ اليورو يصبح له دور هام ورئيسي في العلاقات الأوروبية - العربية خاصة بعد عقد اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية .

وهو ما اعتبر إعادة لتشكيل للعلاقات في المنطقة العربية التي كانت مسيطرة عليها الولايات المتحدة لخدمة مصالحها مما أدى إلى ظهور صراع بين ما سمي بمشروع الشراكة الشرق - أوسطى ومشروع الشراكة الأورومتوسطى (٢) .

ونظراً لارتباط المعاملات التجارية للدول العربية باليورو مع الاتحاد الأوروبي ومع غيره ، فإن اقتصاديات هذه الدول سوف تتأثر بأزمات هذه العملة خاصة في ظل تراجع النمو الاقتصادي لأوروبا وارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول الأوروبية في ظل عدم استطاعة الدول العربية الاندماج اقتصادياً واتباع سياسة تنسيقية لمواجهة مثل تلك الأزمات .

حيث رأت بعض الاتجاهات أن تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية سوف يتركز عبر القنوات التجارة الخارجية والاستثمارات ، وسوف ينعكس على الاحتياطات من العملات الأجنبية وعلى عملة الربط للعملات الوطنية على مستوى التجارة الخارجية .

(١) د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، مرجع سابق ، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) انظر ، د. خالد سعد زغلول حلمي ، النظام القانوني للاتحاد النقدي الأوروبي ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

حيث يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول والأهم بالنسبة للدول العربية خاصة أن جزء كبير من الصادرات العربية توجه إلى الاتحاد ، وكذلك القسم الأكبر من الواردات العربية تأتي منه (١)

وقد كان هناك تخوف من اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وضمه دولا في شرق ووسط أوروبا تعاني من تراجع في نموها الاقتصادي لما سوف يترتب عليه من تراجع في القروض والمنح والمساعدات المقدمة للأقطار العربية من الاتحاد والاتجاه بها إلى البلدان الجدد حتى لا تمتد آثار المشكلات الاقتصادية لتلك البلدان إلى باقي الدول الأعضاء في الاتحاد .

فوجود عملة أوروبية موحدة سوف يشجع على زيادة حركة العملة الأوروبية بين دول الاتحاد في ظل إعادة هيكلة الأجور والعمالة الأوروبية مما سوف يؤدي إلى تقليص العمالة الأجنبية خاصة القادمة من دول العالم الثالث وتحديدا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولذلك لجأت الدول العربية إلى زيادة نسبة الاحتياطي الأجنبي من اليورو لديها (٢) .

وترى الباحثة :

أنه من الأفضل اعتماد الدول العربية على أكثر من عملة احتياطية وليس على عملة أو اثنتين خاصة بعد التدهور الذي أصاب الدولار واليورو حتى تكون الدول العربية بمنأى عن الهزات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تحدث لاقتصاديات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

فقد أثبتت التجربة الاقتصادية أن الدول التي ارتبطت عملتها المحلية بسلة عملات أجنبية حققت استقرار أفضل في أسعار صرف عملتها وتجارتها الخارجية من تلك التي اعتمدت على عملة أجنبية واحدة وهو ما حاولت فعله الدول المصدرة للنفط .

(١) تجدر الإشارة إلى أن تأثير اليورو لن يقتصر على مجال التجارة الخارجية فقط بل سوف يمتد إلى البنوك ورؤوس الأموال والعمالة والاستثمار والنمو الاقتصادي وغيرها حيث ستتأثر المصارف العربية باستخدام اليورو وتحويل جزء من عملاتها الدولار إلى اليورو مما سيؤدي إلى خسارة فروق التحويل ، كما ستشهد حركة رؤوس الأموال العربية تدفقا هائلا نحو بلدان الاتحاد الأوروبي في شكل استثمارات غريبة للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة وتجنب تكاليف التحويل بين العملات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وعائد الاستثمارات . وقد ثبت أن أزمة اليورو أثرت بشكل كبير على اقتصاديات الدول العربية ؛ حيث تمثل أوروبا وجهة رئيسية لصادرات الدول العربية ومورد أساسي ل وارداتها ، كما تمثل مصدر هام لعائدات السياحة والتدفقات الرأسمالية ، ويعتبر القطاع المالي في الدول العربية أكثر اندماجا مع أسواق المال الأوروبية على ضوء التداخلات المالية بين أوروبا والمنطقة العربية .

- انظر في ذلك :

- د. شريط عابد ، اثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص٦٢ ، ٦٥ - .
- الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية ، ورقة مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحضيراً للجنة العربية للتنمية لعام ٢٠١٣م ، من الموقع الإلكتروني الخاص صندوق النقد العربي ، تاريخ الدخول ١-١٤-٢٠١٤م .

- <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2012>

(٢) انظر ، د. سمير صارم ، اليورو ، مرجع سابق ، ص٢٠٤ ، ٢٠٥ - .

كما يجب على الدول العربية من أجل تفادي مثل هذه الأزمات أن تهيئ اقتصادها الوطنى لتقليص الآثار السلبية لهذه الأزمات عن طريق تحقيق النمو المستدام بشكل أكثر شمولي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تبني سياسات فعالة لتحقيق الإستقرار الاقتصادى ، واتباع سياسات مالية مرنة واصلاح القطاعات المصرفية .

- الأزمة المالية لمنطقة اليورو : (١)

يعتبر التضخم هو العدو الرئيسى لإحداث الأزمة المالية للعملة الدولية حيث إن ارتفاع معدلات التضخم مقارنة بباقي الدول الأخرى تؤدي إلى انخفاض السعر الرسمى لصرف العملة ، وهو ما يؤثر سلبا على أسعار السلع الداخلة فى التجارة والأصول الرأسمالية مما تضعف من استخدام هذه العملة كوسيلة لحساب الدول أو كمخزن للقيم .

كما أن التضخم يزيد من تكاليف الاحتفاظ بالعملة بسبب تآكل قوتها الشرائية ، وبالتالي انخفاض قيمتها بوصفها مستودع للقيمة (٢).

وتؤدي إلى زيادة معدل البطالة والتي تعتبر من أكثر التحديات التى تواجه اليورو ، ولذلك اتجه قادة الاتحاد الأوروبى إلى وضع استراتيجيات لمكافحة البطالة وزيادة معدل التوظيف واستراتيجية للمساواة بين الرجل والمرأة من أجل حماية الاتحاد من مثل هذه الأزمات .

ولكن هذا لم يمنع من حدوث أكبر أزمة مالية عصفت بالقارة الأوروبية بأكملها وتهدد مستقبل الوحدة الاقتصادية لديها ألا وهى أزمة اليورو أو أزمة الديون السيادية ، والتي بدأت تداعياتها منذ حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ م ، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على دول الاتحاد الأوروبى .

وتأثرت جميع دول الاتحاد بهذه الأزمة ، وكانت أكثرهم بريطانيا والدنمارك وبلجيكا وفرنسا التى ارتفعت لديها معدلات التضخم والبطالة مما أدى إلى زيادة الضرائب لسد عجز الميزانية ، كما لجأت بعض الدول لوضع برامج للتكشف لإعادة معدلات النمو إلى طبيعتها .

(١) انظر فى هذه الأزمة ، من الموقع الإلكتروني الرسمى للاتحاد الأوروبى ، تاريخ الدخول ١٤-٦-٢٠١٢ م .

- http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/crisis/documents

(٢) د. مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، مرجع سابق ، ص ٦٠٥ .

- كذلك انظر ، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية ، الموقع الإلكتروني الرسمى لصندوق النقد العربى ، تاريخ الدخول ١-٣-٢٠١٣ م .

- <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2012>

حيث اشار التقرير إلى أن أزمة الديون السيادية فى منطقة اليورو ادت فى بعض دول هذه المنطقة إلى نقص فى السيولة بين المصارف مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل فى تلك الدول .

وقد بدأت تداعيات الأزمة المالية العالمية تصيب اليورو منذ منتصف عام ٢٠٠٩ م ، وحاول قادة الاتحاد الأوروبي درء آثار هذه الأزمة فوضعوا خطة عمل مشتركة للقيام برد منسق فى أول قمة لهم عقدها عقب حدوث الأزمة المالية العالمية وكانت ذلك فى باريس فى ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٨ م ، حيث قال رئيس المفوضية الأوروبية إن خطة العمل متمثلة فى إنشاء صندوق مشترك تتعهد الحكومات الأوروبية من خلاله بتقديم أكثر من تريليون يورو فى صورة حزم إنقاذ وطنى .

كما اقترحت المفوضية فى نوفمبر من نفس العام تقديم حزمة تحفيز اقتصادى على مستوى الاتحاد بقيمة (٢٠٠) مليار يورو (١) ، وقد تبنى زعماء الاتحاد هذه الخطة فى ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٨ م (٢) .

ولكن سرعان ما بدأت دول الاتحاد الأوروبى تتأثر اقتصاديا بالأزمة المالية ، وكانت فى مقدمتهم أيرلندا التى سميت برجل أوروبا المريض ، حيث أُنذر اقتصادها بحدوث أزمة مالية عالمية جديدة وهى أزمة اليورو وكان ذلك بسبب تراكم ديون القطاع المصرفى والذى وصل إلى ٤٥ مليار يورو (٣)

وقد أرجع السبب فى تأثر بعض دول الاتحاد الأوروبى بالأزمة المالية العالمية أكثر من باقى الدول إلى عدم تنفيذهم للاشتراطات والمعايير التى كانت موضوعة فى اتفاقية ماستريخت من أجل الانضمام إلى اليورو ، حيث تم التهاون فى الأخذ بتلك المعايير فوجدت دولا لم تحقق كامل المعايير وانضمت إلى منطقة اليورو على أمل أنها تطبق باقى تلك المعايير لاحقا مثل ؛

اليونان مما أدى ذلك إلى تأثير على منطقة اليورو ودفع دول تلك المنطقة وحتى التى بخارجها إلى الوقوع فى أزمة اليورو التى تهدد اقتصاد القارة العجوز بأكملها ، كما تهدد الاقتصاد العالمى نظرا لاعتماد المبادلات التجارية الدولية على اليورو كعملة دولية .

(١) انظر فى ذلك / رمزى محمود ، مرجع سابق ، ص ٧٢، ٧١ - .

(٢) د. شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٧١ - .

(٣) انظر فى عجز هيكل الموازنة العامة كإحدى اسباب أزمة الديون فى منطقة اليورو ، أوكيل نسيمه وبوكساتى رشيد الأزمة المالية فى منطقة اليورو - اسباب نشوبها وانتشارها ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، عدنان ٦١-٦٢ ، سنة ٢٠ ، شتاء - ربيع ٢٠١٣ م) ، ص ١٢، ١٣ - .

وإذا كانت الأزمة المالية العالمية هي من بدأت بتداعيات أزمة اليورو لعام ٢٠١٢م ؛ إلا أن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في اليونان قد أكملت ملامح أزمة اليورو الحالية ، حيث ظلت اليونان حتى قبل دخولها منطقة اليورو تعاني من ارتفاع معدلات التضخم لديها (١) .

ولذلك لم يكن أمام اليونان سوى حل واحد ألا وهو الاقتراض من المؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي ، وبالفعل حصلت اليونان على أكثر من حزمة إنقاذ وطني من تلك المؤسسات حتى لا تنتشر هذه الأزمة إلى باقي دول السوق (٢) .

(١) يرجع ارتفاع معدلات التضخم في اليونان للعديد من الأسباب منها ؛ الفساد الاقتصادي والاجتماعي ، وقيام الحكومات بمعالجة الأزمات الاقتصادية لليونان بالاستدانة مما أدى إلى ارتفاع معدل الدين العام ٢٠٠% من مستوى الدخل وانخفاض أسعار الفائدة ، كما قام الاقتصاد اليوناني على أساس العلاقات النفعية وفرض الضرائب التي تصب في مصلحة الشركات وأرباب الأعمال حيث قام الاقتصاد اليوناني على سيطرة المصارف الكبرى بالإضافة إلى التهرب الضريبي .

- الاتحاد الأوروبي - أزمة مالية تهدد مشروع التكامل ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٠م ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، عام ٢٠١١م) ، ص ٦٩ - .

تجدر الإشارة إلى أن سوء الإدارة والحكم في اليونان هو الذي أدى إلى إغراقها في الديون مما ترتب عليه عدم قدرتها على خلق فرص للعمل وضعف الاستثمارات سواء المباشرة أو غير المباشرة وسوء سياساتها وإدارتها الاقتصادية مما أدى إلى عدم وجود توازن بين قطاعاتها الاقتصادية ، كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل البطالة حتى وصل إلى ٢١,١% عام ٢٠١٠م عن باقي دول الاتحاد الأوروبي ، كما بلغ حجم الديون السيادية لليونان حوالي ٣٠٠ مليار يورو عام ٢٠٠٩م مع عجز في الميزانية بلغ حوالي ١٢,٧% من إجمالي الإنتاج الداخلي .

- انظر في هذه المعلومات : أ/ أحمد دياب ، اقتصاديات الأزمة في أوروبا - الأزمة المالية في اليونان وأيرلندا ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، العدد ١٨٤ ، المجلد ٤٦ إبريل عام ٢٠١١م) ، ص ١١١ - .

- أ/عبد الأمير السعد ، قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٥٧ ، العدد ٥٨ ، (القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، سنة ١٩ ، شتاء- ربيع ٢٠١٢م) ، ص ٢٢٨ - .

(٢) قام الاتحاد الأوروبي بوضع خطط لإنقاذ اليونان من أزمتها المالية وشملت الآتي :
- في مايو عام ٢٠١٠م وضع الاتحاد خطة كبيرة لإنقاذ اليونان شملت تخصيص (١١٠) مليار يورو لمساعدتها على تحسين تصنيفها الإنمائي على أن تسدد قيمة هذه القروض في خلال ثلاث سنوات .
- وافقت منطقة اليورو على وضع خطة المساعدات الثانية لليونان بمبلغ (١٦٠) مليار يورو ، وقد لجأت اليونان من أجل تسديد قيمة هذه القروض إلى اتباع سياسات التقشف .
- وفي آخر الحزم المالية وجه قادة الاتحاد الأوروبي إنذار شديد اللهجة إلى اليونان وألا ستواجه عقوبات منها ؛ حرمان اليونان من المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد ، فرض المزيد من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات اليونانية في البلدان الأوروبية ، وأخطر هذه العقوبات هي الطرد من منطقة اليورو وهو ما يخشاه بعض قادة دول الاتحاد لما سيؤدي ذلك إلى خسارة دول السوق خسارة كبيرة .

- انظر في هذه المعلومات ، الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرة - ويكيبيديا - تاريخ الدخول ٢٢-١٠-٢٠١٢م .
- http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis

ومن هنا أصبحت الأزمة الاقتصادية لليونان هي أزمة السوق الأوروبية الموحدة بأكملها لدرجة أنها ألقت بظلال من الشك على مستقبل الوحدة الاقتصادية والنقدية وابتأت تهدد المشروع الحدودي الأوروبي ، حيث بلغ عجز منطقة اليورو عام ٢٠٠٩م إلى ٥٦٥ مليار يورو بسبب عجز الموازنات العامة لدول الاتحاد الأوروبي .

لذا بدأ الاتحاد الأوروبي بالقيام بمجموعة من الخطوات لحماية مستقبل الوحدة الاقتصادية والنقدية من خطر الانهيار ومن هذه الخطوات : (١)

أ- قيام عدد من الدول في منطقة اليورو بشراء ديون اليونان عن طريق صندوق الإنقاذ المالي . ولذلك في أكتوبر عام ٢٠١١م وفبراير عام ٢٠١٢م ، وافق زعماء منطقة اليورو على وضع مزيد من الاجراءات تهدف إلى منع انهيار اقتصاديات الدول الأعضاء ، وقد شمل ذلك اتفاق تقوم البنوك بموجبه بشطب الديون اليونانية المستحقة للدائنين بنسبة ٥٣,٥ % .

ب- وافق زعماء الدول الأعضاء (٢٧) في الاتحاد الأوروبي في ٩ مايو عام ٢٠١٠م على إنشاء آلية الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) European Financial Stability Facility لمعالجة الديون السيادية الأوروبية والحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا من خلال تقديم المساعدة المالية إلى دول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات اقتصادية ، وتمويل وإعادة رسمة المؤسسات المالية من خلال القروض المقدمة إلى الحكومات ، وقد تم زيادة ميزانية المرفق إلى تريليون يورو (٢) .

(١) انظر في هذه الخطوات ، الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي - آلية الاستقرار المالي ، تاريخ الدخول ١-١١-٢٠١٣م .

- <http://www.efsf.europa.eu>

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠١٠م بدأت المفوضية الأوروبية في التحقيق وفحص اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي حتى تستطيع أن تقدم الاقتراحات اللازمة لمساعدة الاقتصاديات المتضررة من الأزمة العالمية في النهوض مرة أخرى واستعادة نموها الاقتصادي .

- انظر الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي ، تاريخ الدخول ١-١١-٢٠١٣م .

- <http://www.efsf.europa.eu>

يروا الكثيرون في أوروبا ان اجراءات الاتحاد الأوروبي لحل أزمة اليورو سوف تؤدي إلى تفكيك الديمقراطية في البلدان الأوروبية من خلال اعطاء دور أكبر لأجهزة الاتحاد على حساب الأجهزة الوطنية في البلدان الأوروبية ، كما أن اجراءات حل الأزمة يشوبها الكثير من الغموض والمتروك تفسيرها لأجهزة الاتحاد (المفوضية الأوروبية).

- انظر في ذلك ، راؤول مارك جنار ، مقالة بعنوان معاهدة غامضة ونتائج جلية ، من جريدة لوموند دبلوماسيك - النسخة العربية ، الأهرام ، السبت ، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢م ، العدد السابع ، ص ٧ - .

كما وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إقرار معاهدة الاستقرار والنمو وتنسيق السياسات الاقتصادية (١) ، وسوف تدخل حيز النفاذ عند تصديق (١٢) دولة عضواً في اليورو عليها ويتطلب هذا الميثاق أن تكون الميزانية العامة للدول الأعضاء متوازنة مع أي التي لديها عجز أقل من ٣% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وعجز هيكل أقل من ٠,٥% أو ١% في هذه الحالة يجب على تلك الدول أن تقوم بتصحيح هذا العجز ، وتختص محكمة العدل الأوروبية بالتحقق من الأمتثال لمتطلبات الميزانية المنصوص عليها في الميثاق .

ج- اتخذ البنك المركزي الأوروبي عددا من التدابير للحفاظ على التدفقات المالية في البنوك المركزية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة ، وإعطاء قروض للبنوك المتضررة من الأزمة بأكثر من تريليون يورو .

وتعتبر الدول الأكثر تضررا من الأزمة هي : اليونان ، إيرلندا ، البرتغال والذين يشكلون حوالي ٦% من الناتج المحلي في منطقة اليورو ، كما أصبح الوضع الاقتصادي لأسبانيا وقبرص يثيران القلق بسبب ارتفاع أسعار الفائدة لديها مما أدى إلى التدخل بحزم إنقاذ وطني للبنوك المهددة بالإفلاس (٢) .

د- تقدمت حكومات كل من ألمانيا وفرنسا بخطة عام ٢٠١١م أطلق عليها بالميثاق الإضافي لليورو والذي يعتبر أكثر صرامه وقوة من ميثاق النمو والاستقرار ، حيث يسعى الميثاق الإضافي إلى إلزام الدول أعضاء اليورو بإجراء إصلاحات سياسية تهدف إلى تحسين القدرة المالية والتنافسية لكل دولة عضو مما يصب في النهاية في مصلحة اليورو .

(١) انظر

- Miroslav N. Jovanovic , op.cit , p.129.

(٢) بدأت الأزمة المالية تتفاقم عندما قامت مؤسسات التصنيف الائتماني بتخفيض درجة التصنيف الائتماني لكل من اسبانيا والبرتغال وكان ذلك إشارة إلى بدء انتشار تداعيات الأزمة اليونانية لباقي دول الاتحاد وهو ما حدث بالنسبة لقبرص في إبريل من عام ٢٠١٣م مما دفعها إلى فرض قيود على انتقال رؤوس الأموال لديها من أجل الحصول على المنح والمساعدات من الاتحاد الأوروبي ، كما بدأت عجوزات الموزانات العامة في الدول الأوروبية خاصة أسبانيا والبرتغال وإيرلندا في التزايد مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام ، وقد طالبت هذه الدول حزم إنقاذ مالي ، لذلك تم إنشاء آلية لإنقاذ الدول الأوروبية في مايو عام ٢٠١٠م التي تمر بأزمات عبر صندوق بلغ رأسماله ٧٥٠ مليار يورو ساهمت فيه أغلب دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٦٠ مليار يورو وساهم فيه أعضاء اليورو بحوالي ٤٠ مليار يورو ، كما قدم صندوق النقد الدولي ٢٥٠ مليار يورو .

- انظر في هذه المعلومات ،

- أ/ رمزي محمود ، مرجع سابق ، ص ١٦٠، ١٦١ .

- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠١٠م ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

- الموقع الإلكتروني الإخباري ، فرنسا ٢٤ ، تاريخ الدخول ١-١-٢٠١٤م .

- الأزمة المالية في قبرص - <http://www.france24.com>

وقد وافق على هذا الميثاق معظم الدول الأوروبية في الاتحاد (١) ، ويجبر هذا الميثاق الدول التي تعاني ضعفاً في نموها الاقتصادي وارتفاع معدل الديون أن تتبع إجراءات تقشفية أكثر صرامة لخفض العجز الوطني ومستوى الدين ، وقد وافقت الدول الأعضاء في اليورو في ٩ ديسمبر عام ٢٠١١م على هذا الميثاق والذي أسس بناء على اتفاقية الاتحاد الأوروبي واتفاقية ليشبونة .

والواقع أن الأزمة قد كشفت أوجه الضعف والقصور في السياسات الاقتصادية والنقدية ليس لدول اليورو فحسب بل لدول الاتحاد بالكامل ، وذلك من خلال توالي انخفاضات النمو الاقتصادي لأكثر من عشرين دولة في الاتحاد وبحسب التوقعات فإن متوسط عجز الموازنات سيبلغ ٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاتحاد ، وقد أعطت المفوضية الأوروبية لاثني عشر دولة أخرى في الاتحاد مهلة تتراوح من عامين إلى خمسة أعوام لحل مشكلة العجز .

وترى الباحثة : أنه من الضروري إقرار وثيقة أخرى تدعم التدخل المباشر لأجهزة الاتحاد لمراقبة السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء في الاتحاد حتى لا تترك كل دولة تصدر كيفما تشاء لقرارات تضر بمصلحة الاتحاد بأكمله .

بجانب ضرورة عدم قصر إدارة العملية النقدية من جانب البنك المركزي الأوروبي وحده ، بل لابد من وجود مؤسسات مالية يتم تنسيقها مع البنك في إطار هيكل واحد لإدارة الوحدة النقدية مع ضرورة وضع سياسة مالية موحدة بجانب السياسة النقدية الموحدة (٢) .

(١) اخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، تاريخ الدخول ١٤-٨-٢٠١٢م .

- http://europa.eu/legislation_summaries/economic_and_monetary_affairs

(٢) أصدرت رئاسة المجلس الأوروبي تقريراً في يونيو عام ٢٠١٢م بعنوان نحو اتحاد اقتصادي ونقدي حقيقي أشارت فيه إلى التحديات التي تواجه الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وقد اشترك في إعداد هذا التقرير رئيس المفوضية ورئيس مجموعة اليورو، ورئيس البنك المركزي الأوروبي ، ويهدف هذا التقرير إلى تطوير الاتحاد وضمان استقراره وازدهاره من خلال إرساء بنية مالية قوية ومستقرة في المجالات المالية والنقدية والاقتصادية والسياسية والتي تقوم عليها استراتيجية النمو والتوظيف ، وقد طالب التقرير بضرورة وضع قواعد عامة تلتزم بها الدول الأعضاء في الاتحاد عند وضعها للسياسات المالية الوطنية ، وقد وضع التقرير رؤية لتدعيم اليورو مثلاً : وضع إطار مالي متكامل لضمان الاستقرار المالي خاصة في منطقة اليورو ، وتقليل نفقات إفلاس البنوك على المواطنين الأوروبيين ، وهو ما يعنى وجود آليات مشتركة لحل أزمة البنوك والحفاظ على ودائع العملاء ، وضع إطار متكامل للميزانية لضمان جعل السياسة المالية على المستوى الوطني والأوروبي سليمة ويشمل التنسيق المشترك في صنع القرار. ويسعى التقرير إلى تعزيز الدور الرقابي المصرفي عن طريق إرساء نظام للرقابة المصرفية الموحدة وذلك من أجل ضمان التطبيق الفعال لقواعد الحيطة ، والسيطرة على المخاطر ومنع وقوع الأزمات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي .

- انظر في هذه المعلومات ، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي ، تاريخ الدخول ١٢-١-٢٠١٣م .

- http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/crisis/documents

وقد حدث أن اجتمعت المفوضية الأوروبية في منتصف سبتمبر عام ٢٠١٢م واقرحت قيام اتحاد المصارف الأوروبية كخطوة في مشروع توحيد أوروبا فيدرالياً وذلك من أجل ضبط السياسات المالية والمصرفية المتباينة لتلك المصارف ، والتي تساعد على تفاقم أزمة اليورو في المنطقة .

وقد لاقى هذا الاقتراح قبول عام لدى غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد على أن يتم البدء في تنفيذه في منتصف عام ٢٠١٣م عن طريق التطبيق التدريجي للرقابة المصرفية في منطقة اليورو ، ولذلك تمت الموافقة النهائية على انشاء هيئة للرقابة المصرفية الموحدة لمنطقة اليورو بحيث تبدأ عملها في عام ٢٠١٤م .

خاتمة الباب : أثر الوحدة الاقتصادية والنقدية للاتحاد الأوروبي على تدعيم سياساته الخارجية :-

أصبح الاتحاد الأوروبي - عقب اكتمال وحدته الاقتصادية بإرساء عملته الأوروبية الموحدة - من أقوى التكتلات الإقليمية على مستوى العالم فهو التكتل الوحيد الذي سعى منذ تكوينه إلى تدعيم الاتجاهات الاندماجية والتكاملية بداخله ، وهو ما ظهر جلياً سواء في إطار المعاهدات المنشئة له التي هدفت إلى إرساء سياسة خارجية وأمنية مشتركة وتوحيد سياساته الداخلية على كافة المستويات (١) أو في توحيد القوانين والتشريعات الأوروبية التي خدمت تقوية الاتحاد وجعلته قوة اقتصادية موحدة لا يستهان بها .

وهو ما ظهر من خلال حجم تجارته الخارجية على مستوى العالم ، والتي بلغت حوالى ١٦,٥% من الواردات والصادرات حتى عام ٢٠١٤م (٢)

كما أنه التكتل الوحيد الذي يمثل بمتحدث واحد وكعضو واحد في منظمة التجارة العالمية (٣) الأمر الذي ساعد في تدعيم قوة الاتحاد الأوروبي في إرساء سياساته الخارجية في المجتمع الدولي وجعله ذا تأثير دولي في صنع القرار السياسى ، وهو الهدف الأساسى من قيام هذا التكتل ألا وهو أوروبا الموحدة سياسياً (٤) .

(١) من ضمن الأهداف المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت ؛ توحيد السياسة الخارجية والسعى لإقامة نظام دفاعى أوروبى مشترك .

- انظر فى هذه المعلومات ، جون ماركس ، المدخل إلى السوق الأوروبية الموحدة ، صدر باشتراك مع المفوضية المجتمعات الأوروبية ، (القاهرة : جريدة ذى ميدل إيست أوبزرفر ،) ، ص ١٦ - .
- د. حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - .

(٢) من الموقع الرسمى للاتحاد الأوروبى - الجزء الخاص بالتجارة الخارجية للاتحاد ، تاريخ الدخول ٨-٥-٢٠١٤م .
- http://europa.eu/pol/comm/index_en.htm

(٣) انظر فى ذلك ، د. إبراهيم أحمد خليفة ، النظام القانونى لمنظمة التجارة العالمية - دراسة نقدية - طبعة عام ٢٠٠٨م مرجع سابق ، ص ٣٠ - .

(٤) انظر ، د. محمد حافظ عبده الرهوان ، مؤلف مشترك ، د. أحمد جامع ، مرجع السابق ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ - .

وهو ما ظهر جلياً في العديد من المواقف الدولية مثل : دعم الاتحاد الأوروبي للقضية الفلسطينية وبناء دولة فلسطينية واحدة ، ورفض التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (١)

وكذلك مواقفه من تداعيات ثورات الربيع العربي في الدول العربية خاصة في مصر وسوريا ، حيث قام الاتحاد بفرض عقوبات على مسؤولين سوريين من بينهم ؛ الرئيس السوري ذاته .

كما قام الاتحاد بإرسال بعثات لحفظ السلام للعديد من بؤر التوتر في العالم مثلما حدث في أغسطس من عام ٢٠٠٨م لحل الأزمة بين جورجيا وروسيا ، وقوات في كوسوفو لحفظ الأمن ، وأيضاً فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية – أزمة القرم – عام ٢٠١٤م (٢) .

حيث قام الاتحاد بعد تحرك موسكو لضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا بفرض عقوبات على ١٢ من شخصيات سياسية كبرى في روسيا .

(١) قامت حكومات الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٠م بإصدار إعلان فينيسيا في وقت كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر منظمة إرهابية في أعين إسرائيل والولايات المتحدة ، حيث اعترفت الدول الأعضاء في الاتحاد بضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، كما لعب الاتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في عملية السلام بالشرق الأوسط ويوصفه أكبر مانح للمعونات للفلسطينيين وسعى إلى تولي قيادة الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية .

- كلارا مارينا أونيل ، مقالة بعنوان ، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط ماذا يحمل المستقبل ، من الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلة السياسة الدولية ، تاريخ الدخول ١٠-٥-٢٠١٤م .

- ملفات/الاتحاد - الأوروبي - والشرق - الأوسط - ماذا- يحمل - <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent> - المستقبل

(٢) في نهاية عام ٢٠١٣م بدأت الاحتجاجات في كييف للمطالبة بدخول أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي بعد تعليق حكومة أوكرانيا التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد ، وازدادت وتيرة هذه الاحتجاجات مع بداية عام ٢٠١٤م حتى قام مجلس النواب الأوكراني بالتصويت على عزل رئيس البلاد في ٢٢ فبراير عام ٢٠١٤م ، وفي ١٦ مارس عام ٢٠١٤م ، أُجري استفتاء في القرم للانفصال عن أوكرانيا والانضمام لروسيا الاتحادية ، وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام لروسيا بنسبة ٩٥% ، وتعتبر القرم ذات أهمية استراتيجية لروسيا وللإتحاد الأوروبي حيث تمر أنابيب نقل النفط والغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الإقليم وهو الدافع الأساسي الذي جعل روسيا تحتل الإقليم وتضمه إلى كيائها بهدف ضمان تدفق إمدادات النفط والغاز إلى المستهلكين في أوروبا دون أن تتحكم فيه أوكرانيا .

- انظر في هذه المعلومات :

- من الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرة - ويكيبيديا - الأزمة الأوكرانية - أزمة القرم عام ٢٠١٤م ، تاريخ الدخول ١٥-٤-٢٠١٤م .

- أزمة القرم ٢٠١٤ <http://ar.wikipedia.org/wiki/٢٠١٤>

- من موقع الرسمي للاتحاد الأوروبي - السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد ، تاريخ الدخول ٨-٥-٢٠١٤م .

- http://europa.eu/pol/cfsp/index_en.htm

كما أعلن الاتحاد الأوروبي فيما بعد تجميد بعض الأصول ، وفرض حظر على السفر ضد ٢١ شخصا في روسيا واورانيا .

كما هدد بفرض مزيد من العقوبات على روسيا وعزلها دوليا ، وعدم الاعتراف باستفتاء القرم وانفصالها عن اوكرانيا لصالح روسيا .

كما قرر الاتحاد الأوروبي إلغاء القمم التي تجمع تكتلها وروسيا ، وكذلك القمم الثنائية المنتظمة بين روسيا والدول الأعضاء في الاتحاد (١).

كل هذه المواقف وغيرها أثبت فيها سعي الاتحاد إلى أخذ مواقفه الدولية بعين الاعتبار باعتباره كتلة اقتصادية فعالة في المجتمع الدولي .

(١) تقف روسيا الاتحادية في صراعها السياسي في الأزمة الأوكرانية بمفردها امام كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث جاء ردها على خطوة فرض العقوبات على عدد من المسؤولين الروس بمنع النفط والغاز الروسي عن الاتحاد الأوروبي ، بجانب عدم اهتمامها بمحاولات الطرفين بفرض عزلة دولية عليها وهو جعل دفعه الصراع تميل لصالح الجانب الروسي خاصة بعد ما جاء طلب الاتحاد الأوروبي الأخير من روسيا بعدم قطع الامتدادات النفطية الروسية عن الدول الأوروبية .

- مقالة بعنوان - أزمة القرم : الاتحاد الأوروبي يوسع نطاق العقوبات ضد روسيا من الموقع الإلكتروني بي بي سي ، بتاريخ ٢١-٣-٢٠١٤ م .

- http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2014/03/140320_eu_russia_crimea_new_sanctions.shtml